وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

تحت عنوان:

النمذجة القياسية لمصادر التنويع الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات

من اعداد الطالبتين:
✓يوسفي سالمة
✓منصوري فريال

تحت اشراف: د زدون جمال

أعضاء لجنة المناقشة

د. وراد فؤاد	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	رئيسا
د. زدون جمال	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	مشرفا
د. علي دحمان محمد	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	ممتحنا

السنة الجامعية:2022/2021

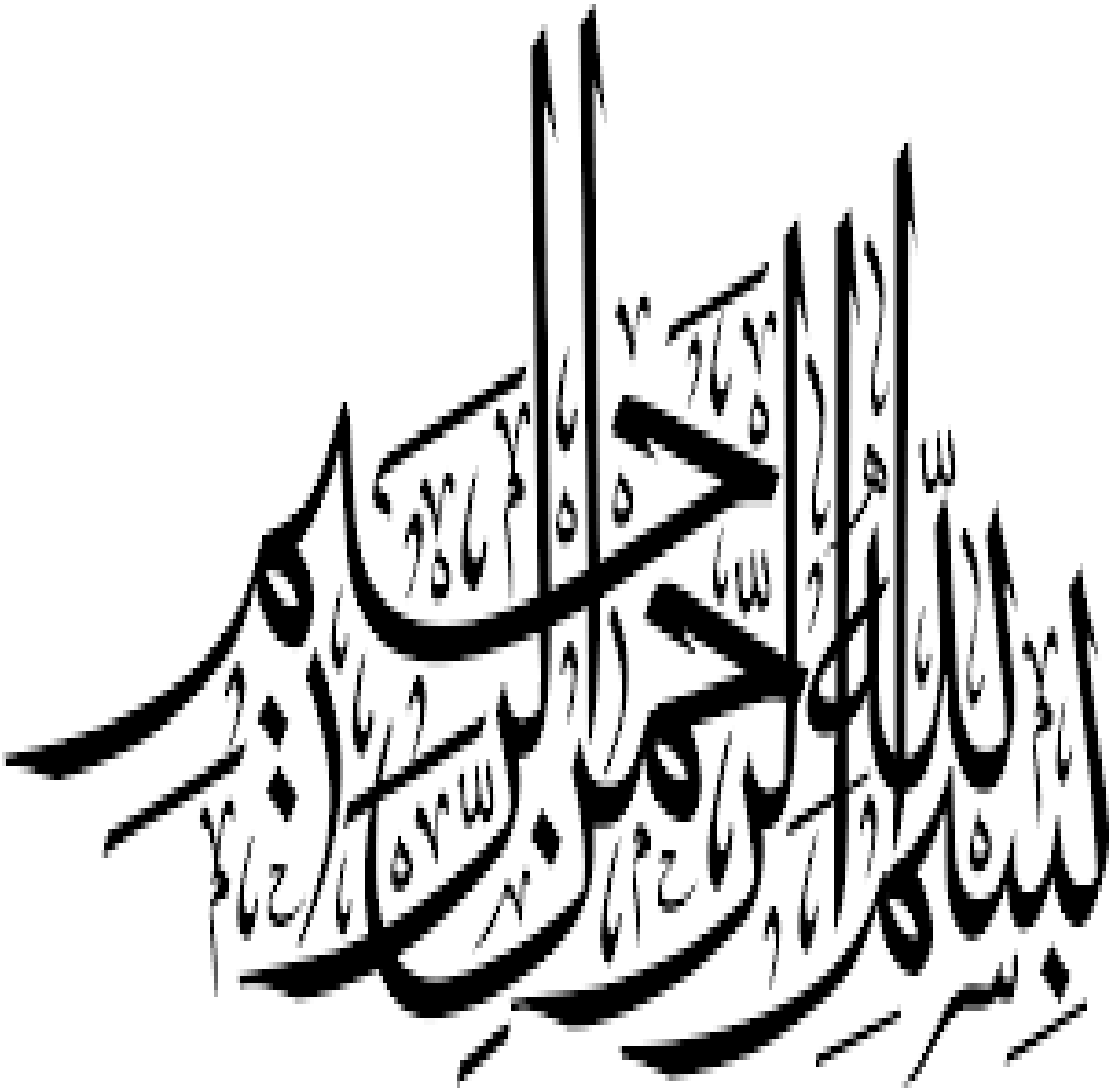

دعـــــــاء

قال تعالى: "الرحمن علم القرآن، خلق الإنسان علمه البيان" سورة الرحمن.

اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا باليأس إذا فشلت، وذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتني النجاح لا تفقدني تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعا لا تفقدني اعتزازي بكرامتي.

واجعلني من الذين إذا أعطوا شكروا.

وإذا أذنبوا استغفروا

وإذا أوذوا فيكصبروا.

وإذا تقلبت بهم الأيام اعتبروا.

شكر وتقدير

اولا الشكر لله تعالى على توفيقه لاتمام هذا العمل المتواضع واخراجه في صورته النهائية، فله الحمد وله الشكر

بصدق الوفاء والاخلاص نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان وعظيم التقدير الى استاذنا المشرف "زدون جمال" لقبوله الاشراف على هذه المذكرة، ولما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة طيلة اعداد البحث، وصبره معنا، والى كل من قدم لنا يد المساعدة في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب او بعيد

وكل اساتذة المعهد الذين تم تكويننا على ايديهم.

الإهداء

إلى حكمتي وعلمي إلى أدبي وحلمي إلى طريق الهداية من أوصى الله ببرها من سبع سموات ووضع أعز ما نتمنى تحت قدميها إلى العطاء الذي يفيض بلا حدود إلى التي من نبع حنانها سقتني ومن كان دعائها سر نجاحي إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله **" أمي الحنونة "**

قال تعالى: "وصاحبهما في الدنيا معروفا" على هذه الأحرف الذهبية والكلمات الالاهية أهدي هذا العمل إلى أعظم الرجال صبرا إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من أطلب رضاه عني والصفح والسماح لي إلى من لا أجد له مثيل" **أبي الحنون "**

إلى سندي و قوتي وملاذي بعد الله إلى من آثروني على أنفسهم إلى من علموني علم الحياة إلى من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة أخواتي **"محمد عبد الكريم جليلة "**.

إلى القلب الطاهر إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات عائلة **"بولفضاوي".**

إلى من يعيش في ظل وجودهما أملي خالاتي **"نجية" "بدرة"** وأولادهم.

إلى مصدر البركة والدعاء والحكمة **"جدي وجدتي".**

إلى نصف ابتسامتي إلى من زرعت في قلبي أحلى الأماني أختي التي لم تلدها أمي التي معها عرفت معنى الصداقة الحقيقية إلى سندي إلى من قاسمتني هذا العمل صديقتي **"يوسفي سالمة".**

إلى من عشت معهم أحلى وأجمل اللحظات أعز الناس **"فاطمة الزهراء" "إكرام" "إكرام".**

إلى كل الأهل والأقارب وكل من عرفت وصادقت وأحببت.

منصوري فريال

الإهداء

ببصمة القلم الذي يهمس ولا يتكلم وبشعار المحبة والترحاب ومن اجل غد ينتصر فيه العلم على الجهل،اهدي عملي هذا إلى من نشرت علي شمس فضلها ومن بحر حنانها ارتويت، وغطتني برداء عطفها وبفضل دعواتها اشق طريقي نحو النجاح، إلى نبع الرضا والحنان إلى أطيب وأرق إنسانة في الوجود حبيبتي«**أمي**».

إلى من أضاء لي سبيل العلم وشق لي طرق طلبه وكان نبراسا لي طيلة دربي الدراسي متمنية أن يكون قد رضي عني نور عيني أبي الغالي **"محمد"**.

إلى جدتي الغالية التي لم تنسني يوما بدعواتها

إلى من تقاسمت معهم مر الحياة وحلوها أخواتي الحبيبات:**"فريال" و"غادة"**

إلى أغلى ما املك في الوجود أخي الوحيد **"انس"**.

إلى صديقتي الغالية **"فريال "**التي قاسمتني هذا العمل والى من ربطتني بهم صلة الأخوة والصداقة**: وليد، يسرى**

إلى كل خريجي 2022 والى كل من نساهم القلم ولم ينساهم القلب

يوسفي سالمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	II-II
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	
تمهيد	**02**
I : مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي	
1. I : ماهية التنويع الاقتصادي	**03**
2. I . مقومات وعراقيل التنويع الاقتصادي	**04**
1.2 I . مقومات التنويع الاقتصادي	**04**
2.2 I . عراقيل التنويع الاقتصادي	**04**
3. I .أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي	**05**
1.3. I .أهمية التنويع الاقتصادي	**05**
2.3. I . أهداف التنويع الاقتصادي	**05**
II .تجارب دولية ناجحة في التنويع الاقتصادي	**06**
1. II .تجربة الإمارات العربية المتحدة	**06**
2. II . التجربة الماليزية	**07**
3. II . تجربة تركيا	**08-07**

فهرس المحتويات

III .التنويع الاقتصادي في الجزائر	**08**
1. III . واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	**12-08**
2. III . النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر 2016-2030	**13-12**
3. III . واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار للتنويع الاقتصادي	**15-13**
خلاصة	**16**
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
تمهيد	**18**
I .دراسات سابقة خاصة بالجزائر	**25-18**
II .دراسات سابقة خاصة بالدول العربية	**31-26**
III .دراسات سابقة خاصة بالدول الأجنبية	**37-32**
خلاصة	**38**
الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلة قياسية للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	
تمهيد	**40**
I .دراسة وصفية تحليلية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر	**41**
1. I .أنواع الصادرات خارج المحروقات	**42-41**
2. I . تحليل تطور معدلات الصادرات خارج المحروقات	**44-42**
II .دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر.	**44**
1. II .إجمالي تكوين رأس المال الثابت	**46-45**
2. II .التجارة الخارجية	**49-46**

فهرس المحتويات

3. II .سعر الصرف	51-49
III .دراسة قياسية لأثر مؤشرات التنويع الاقتصادي على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة (1990-2020)	51
1. III .البيانات المستخدمة في تقدير نموذج مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر	51
2. III .الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج	51
3. III .الصياغة القياسية للنموذج	53-51
4. III .دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	56-53
5. III .اختبار إمكانية التكامل المشترك لمتغيرات النموذج	58-56
6. III .تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى (OLS) واختبار صلاحيته	60-58
7. III .اختبار جذر الوحدة للبواقي (kpss)	61-60
8. III .نموذج تصحيح الخطأ	62-61
خلاصة	63
الخاتمة العامة	66-65
قائمة المراجع	70-68
الملاحق	79-72
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع مخصصات برنامج دعم الانعاش 2000-2004	09
02	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	10
03	مضمون برنامج توطيد النمو (الخماسي) 2010-2014	11
04	يمثل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1990-1999	13
05	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2018	14
06	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها (2018)	15
07	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2018	41
08	تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	42
09	اجمالي تكوين راي المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	45
10	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	47
11	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2020	49
12	اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic " ADF	54
13	اختبار الاستقرارية باستعمال اختبارpp	55
14	اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن	57
15	مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى	58
16	سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (kpss)	61
17	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطا لنموذج	62

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	44
02	تطور اجمالي تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	46
03	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	48
04	تطورسعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2020	50

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملاحق	الصفحة
01	نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة(EXPO)	72
02	نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة(EXPO)d	73
03	نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة(CE)	74
04	نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة d(CE)	74
05	نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة (SP)	75
06	نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة d(SP)	75
07	نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة (TAUX)	76
08	نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة(TAUX)d	76
09	نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن	77
10	نتائج مقدرات معلمات الاجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى	78
11	نتائج اختبار جذر الوحدة للبواقي (kpss)	78
12	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطا	79

المقدمة العامة

مقدمة:

تتميز العديد من بلدان العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم عادة ما يتمثل هذا المورد في النفط، والذي غالبا ما يشكل المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية والحياة اليومية لهذه الدول، اذ يطلق عليه بالذهب الأسود أو الثروة الناضبة، حيث بعتبر سلاح ذو حدين يمكن أن يكون نعمة أحيانا كثروة متوفرة بكثرة و أسعاره مرتفعة يمكن الدول من الحصول على موارد مالية كبيرة يساعدها في انجاز وتمويل مشاريع ضخمة الأمر الذي يجعلها تحقق تنويع لاقتصاديتها على المدى الطويل وعدم ارتكازها على مورد واحد، وفي الحين الآخر يتحول إلى نقمة لدول عديدة اذ يمكنها أيضا من الحصول على عائدات مالية ضخمة التي تؤدي بها تجاهل دور القطاعات المنتجة الأخرى والاعتماد على النفط كمورد واحد مما جعلها تعاني من اختلالات وتشوهات في هياكلها وأكثر عرضة للازمات الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من معظم الدول النفطية التي سعت الى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، لكن سياستها الاقتصادية التي إعتمدت على مورد واحد من ناحية المداخيل واعتمادها على نشاط تصدير قائم على النفط وتجاهلها لباقي القطاعات الخالقة للقيمة المضافة أدى بها إلى الوقوع بين موجات أسعار النفط، حيث تقدر الصادرات النفطية ب 98 % من الصادرات الإجمالية ، بالإضافة إلى أن أكثر من 50% من الإيرادات العامة مصدرها الجباية البترولية فهذه الاخيرة تشهد تقلبات بين الحين والاخر نتيجة التقلب الحاد في سعر هذا المورد بسبب عدة عوامل خارجية، فأمام هذه التحديات وجدت الجزائر نفسها مرغمة على ايجاد سياسة تنموية قائمة على قطاعات اخرى

و على هذا الأساس ونظرا للاختلالات التي تحدثها تقلبات أسعار النفط، أصبحت إستراتيجية التنويع الاقتصادي المطلب الأساسي والسبيل الوحيد الذي يجب العمل جاهدا على تطبيقها وإنجاحها للتخلص من التبعية النفطية وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية بحثنا كالأتي:

الإشكالية الرئيسية:

في ظل التحديات التي يواجها العالم والتي تتجلى في تقلبات أسعار النفط والدعوة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل من تبعية النفط تتمحور إشكالية البحث فيما يلي:

- ✓ الى أي مدى تؤثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ؟

و حتى نستوفي الإجابة على هذه الإشكالية علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

الاسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالتنويع الاقتصادي و ما هي أبرز التجارب الدولية الناجحة في هذا السياق التي يمكن للجزائر الاستفادة منها ؟
- ✓ ماهو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
- ✓ الى اي مدى حققت الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الدولة في الرفع من مستويات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث يمكن وضع الفرضيات التالية:

- ✓ تساهم التجارة الخارجية بشكل كبير وايجابي في تحقيق التنويع الاقتصادي
- ✓ يؤثر اجمالي التراكم الخام للاصول الثابتة بشكل كبير وايجابي في تحقيق التنويع الاقتصادي
- ✓ يوجد علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية البحث في العديد من الجوانب أهمها:

- ✓ يعد موضوع التنويع الاقتصادي من أكثر المواضيع المتداولة في الآونة الأخيرة من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين.
- ✓ تخفيض الاعتماد على مداخيل قطاع المحروقات، وحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط.
- ✓ التركيز على سياسات التنويع الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر، والبحث عن مصادر أخرى داعمة للاقتصاد.
- ✓ توضيح مؤشرات التنويع الاقتصادي ومدى تطبيقها في الجزائر
- ✓ تحليل تطورات أهم متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على التنويع الاقتصادي في الجزائر

أهداف الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية وأهمية هذه الدراسة فقد جاءت لتحقق الأهداف التالية:

- ✓ الوقوف على أهم التجارب الدولية للتنويع الاقتصادي، وعوامل نجاحها
- ✓ تحليل واقع الذي يشهده الاقتصاد الجزائري، من خلال توضيح أهم الإجراءات التي اعتمدتها في تنويع اقتصادها
- ✓ إبراز واقع واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها كبديل للخروج من التبعية النفطية
- ✓ محاولة تكوين نموذج قياسي يوضح مدى تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التنويع الاقتصادي في الجزائر
- ✓ محاولة اعطاء بعض الحلول لإحداث تنويع اقتصادي في الجزائر

حدود الدراسة:

تم انجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

- ✓ الإطار المكاني: لقد قمنا بإسقاط دراستنا على الاقتصاد الجزائري
- ✓ الإطار الزماني: تتمتد فترة الدراسة من سنة 1990 الى سنة 2020

المنهج المستخدم:

تستند هذه الدراسة الى استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستعمال الأدوات الاقتصاد القياسي والإحصائي للإجابة على التساؤلات واثبات او نفي الفرضيات.

أسباب اختيار الموضوع:

- **أسباب ذاتية**

✓ موضوعنا يندرج في إطار التخصص

✓ الرغبة والميول الشخصي في تناول وبحث هذا النوع من المواضيع

- **أسباب موضوعية**

✓ الأهمية التي يكتسيها الموضوع حيث يعتبر من مواضيع الساعة التي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين وصناع القرار

✓ الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي هو أيضا من احد أسباب اختيارنا لهذا الموضوع

خطة الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول مترابطة، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث، وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، حيث كل فصل يحاول الإجابة على احد التساؤلات الفرعية واختبار خطا أو صحة الفرضيات كالأتي:

من خلال الفصل الأول تناولنا الإطار النظري للتنويع الاقتصادي، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث أقسام حيث تطرقنا في القسم الأول إلى مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي، أما القسم الثاني فقد خصص لعرض تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، وفي القسم الثالث تحدثنا عن التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسات السابقة ذات صلة بموضوعنا حيث في القسم الأول قدمنا دراسات محلية أي خاصة بالجزائر أما القسم الثاني خصصناه للدراسات السابقة الخاصة بالدول العربية والقسم الثالث جاء بالدراسات السابقة الخاصة بالدول الأجنبية، كما تضمن الفصل الثالث ثلاث مباحث، تطرقنا في القسم الأول إلى دراسة وصفية تحليلية للصادرات خارج المحروقات، والقسم الثاني جاءت الدراسة الوصفية التحليلية لمؤشرات التنويع الاقتصادي، أما القسم الثالث والأخير خصصناه للدراسة القياسية لأثر بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2020).

الفصل الأول الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد

تواجه الدول الغنية بالموارد الطبيعية الكثير من الصعوبات وهذا من خلال نشاطها القائم على استخراج وتصدير هذه الموارد، التي تجعلها في الأخير تعتمد على عوائدها ونقصد بها العائدات النفطية مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات من خلال التقلبات في العائدات المالية، بالإضافة إلى إمكانية نضوب هذا المورد مما يستدعي ضرورة تطوير سياسات النمو وتنويع مصادر الدخل والصادرات والإنتاج والعوائد المالية. لذا على الحكومة وضع استراتيجيات وسياسات تنموية مخططة وفعالة تهدف إلى التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متماسك ومتنوع وذلك بخلق قاعدة اقتصادية وإنتاجية متنوعة من خلال الاهتمام بالقطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة والصناعة والخدمات لتي تلعب دورا كبير في خلق مناصب شغل مع خلق قيمة مضافة اكبر وزيادة في حجم الإنتاج والتصدير، وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق نمو مستدام. وما سنعرضه من خلال هذا الفصل هو الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وذلك بالتطرق إلى العناصر التالية:

- **I : مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي**
- **II : تجارب دولية ناجحة في التنويع الاقتصادي**
- **III: التنويع الاقتصادي في الجزائر**

I .مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

لقد أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة خاصة من قبل البلدان الريعية لما حصل لاقتصادها من الاختلالات والتشوهات الهيكلية وهذا بسبب اعتمادها على المورد الوحيد للدخل.

1. I : ماهية التنويع الاقتصادي

يوجد العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي حيث يختلف هذا التعدد من تعريف إلى أخر وهذا راجع لمنظور الباحث الذي ينظر إلى هذه الظاهرة لهذا يعرف بأشكال مختلفة نذكر منها ما يلي:

- يقصد بالتنويع الاقتصادي انه عملية قائمة على تنويع مصادر الدخل في الموازنة العامة والزيادة في حجم الصادرات للتقليل من الاعتماد على السلع المصدرة المعرضة لانخفاض حجمها أو تقلب سعرها (عبد الحميد وخالد، 2018)
- ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنويع بأنه "عبارة عن إستراتيجية التي تشير إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، والاعتماد على مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، كما تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة (عاطف وعباس، 2014)
- أما بالنسبة للبلدان الريعية فالتنويع الاقتصادي يعني لها الحد من الاعتماد الكلي على مداخيل وصادرات قطاع المحروقات، وبناء اقتصاد سليم بعيدا عن قطاع النفط وخلق صادرات غير نفطية مع ضرورة تطوير القطاع الخاص (اسماعيل وبوضياف، 2019)

ومنه يمكن استنتاج تعريف شامل للتنويع الاقتصادي على انه عملية توسيع القاعدة الإنتاجية، تنويع مصادر الدخل، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل الاقتصاد خاليا من مخاطر الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية أو مادة أولية واحدة والحد من التعرض للصدمات والتقلبات الخارجية، وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق اقتصاد مختلط يتصف بالاستقرار والتنوع.

ويمكن التمييز بين نوعين من التنويع الاقتصادي (الحارثي، 2013) هما :

- تنويع أفقي: يعني خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالطاقة، الزراعة، الفلاحة .
- تنويع عمودي: هو التنويع التي يستخدم من اجل رفع القيمة المضافة باستخدام مخرجات نشاط (مادة خام) كمدخلات في نشاط أخر.

2. I . مقومات وعراقيل التنويع الاقتصادي

1.2 I . مقومات التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي الكثير من المقومات لنجاحه والتي تتمثل في النقاط التالية:

- على الدولة الالتزام بالإستراتيجية التي وضعتها على المدى الطويل؛
- أن تكون إستراتيجية التنويع الاقتصادي المنتهجة حقيقية وواقعية أي تكون مطابقة مع الخصائص الاقتصادية للبلد، ومخططة بشكل مدروس؛
- توجيه الاستثمار العام للإنفاق على التعليم، البنية التحتية ورأس المال البشري؛
- أن يكون هناك تفاعل وتعاون بين القطاع الخاص والحكومة؛

2.2 I . عراقيل التنويع الاقتصادي

قد تكون إستراتيجية التنويع الاقتصادي محفوفة بالمخاطر إن لم تكن مدروسة بشكل دقيق ولم تنفذ بشكل صحيح فتتفاقم الحالة الاقتصادية للبلاد بدلا من تحسينها ، ويحدث هذا بسبب:

- **فقدان السوق لمنتج تقليدي:** فقدان السوق لمنتج تقليدي بسبب إدخال منتج جديد إلى المنافسة، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض إيرادات التصدير للبلد.
- **استثمارات إضافية:** يقوم التنويع الرأسي بعمليات التصنيع جديدة، وفي حالة انعدام توفر الموارد المتاحة لدعم هذا الاستثمار تكون المنتجات الجديدة فاشلة.
- **زيادة المعروض من المنتج الجديد:** قد يؤدي التنويع الأفقي إلى ارتفاع المعروض من المنتج الجديد، وبالتالي سينخفض سعره في السوق، بحيث يشمل هذا الانخفاض حتى السلع و المنتجات، مما قد يسبب هذا حدوث أزمات بالسوق.
- **الدخول إلى سوق جديدة قد يكون مكلفا:** إن الدخول إلى سوق جديدة أمر مملوء بالمخاطر مما يؤدي إلى فشل البلد، ولنجاح ذلك يتطلب بناء القدرات المؤسسية واستثمار في التنمية البشرية، وتطوير البنية التحتية حتى يمكن التعامل معه بكل ارتياحية وإزالة المخاطر (بن حدو، 2019).

3. I .أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي

تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الموازنة العامة ومن تم تحقيق الأهداف التي وضعت من اجلها ومن هنا يمكننا عرض الأهمية والأهداف الرئيسة التي تستفيد منها الدول التي تتتبع إستراتيجية التنويع في ما يلي:

1.3. I .أهمية التنويع الاقتصادي

لعملية التنويع الاقتصادي أهمية قصوى خاصة بالنسبة للدول النفطية وسنذكرها على شكل نقاط مختصرة وهي كالتالي: (عصماني، 2018)

- بناء اقتصاد سليم ومستدام بعيدا عن النفط للأجيال الحالية والمستقبلية .
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص.
- تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة اجتماعيا وإقليميا.
- تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى وبالتالي تحقيق الاستقرار للموازنة العامة.
- تقليل المخاطر المؤدية لاختلال الهيكل الإنتاجي.
- تقليل المخاطر التي تعرض إلى انخفاض حصيلة الصادرات.
- توليد الفرص الوظيفية.

2.3. I . أهداف التنويع الاقتصادي

تتمثل أهداف التنويع الاقتصادي في النقاط التالية: (بن فريحة ونصاح، 2020)

- إن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي تؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة،وتحقيق معدلات نمو مرتفعة عير الزمن.
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري، بخلق فرص عمل للشباب.
- التقليل من التعرض إلى الأزمات.
- التقليص من المخاطر الاستثمارية فتوزيع الاستثمارات وتنويعها على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية ويخلق قيمة مضافة.
- تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية مما ينتج هن ذلك الزيادة في عددها .
- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخدمات والسلع، وزيادة الصادرات والحد من الواردات.

II .تجارب دولية ناجحة في التنويع الاقتصادي

استطاعت العديد الغنية بالموارد الطبيعية أن تنجح في تنويع اقتصاديتها وذلك من اجل عدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل، ومن بين هذه الدول: تجربة ماليزيا، تجربة الإمارات العربية المتحدة، تجربة تركيا وسنقوم بعرضها من خلال المطالب الثلاثة

1. II .تجربة الإمارات العربية المتحدة

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تتميز باعتمادها الكلي على قطاع النفط، حتى أدركت خطورة هذا الوضع، وتوجهت نحو سياسة التنويع الاقتصادي للتقليل من الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل مثل السياحة، التجارة، الصناعة، الطاقات المتجددة والجديدة، الخدمات خاصة اللوجستية،

الاتصالات والقطاع المالي (ماجد، 2016)، ومن بين العوامل التي ساعدت على نجاح سياسة التنويع الاقتصادي نذكر ما يلي:

- تفعيل دور القطاع الخاص، والقيام بالمشاريع التنموية والإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية والعقارية.
- الزيادة في نسبة التصدير و هذا بفضل الاعتماد على التجارة ودعم المناطق الحرة حيث أنشأت الدولة 26 منطقة حرة بالإضافة إلى 10 مناطق صناعية متخصصة (الوزارة، 2012)
- تدريب وتأهيل القوى العاملة (الوزارة، 2012)
- إنشاء برنامج المبادلة الاقتصادية، والذي نجح في إعداد مجموعة من المشروعات التنموية من بينها تأسيس شركة ابوظبي لصناعة السفن (دبي، 2007)
- تخفيض نسبة الضريبة للشركات
- الاهتمام بقطاع التعليم والبنية التحتية المتطورة
- إعداد خدمات ذات جودة لجذب السياح (الخدمات المالية، النقل، السياحة الثقافية)
- انتهاج سياسة تجارية مفتوحة حيث سعر الصرف مربوط بالدولار.
- تم في مجال الطاقة المتجددة إنشاء اكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم "شمس1".بالإضافة إلى محطة ابوظبي لإنتاج الطاقة من النفايات. والحديقة الشمسية الموجودة في دبي. كما تم ابرام اتفاقيات التعاون النووي مع كوريا الجنوبية لإنشاء أربع محطات للطاقة النووية، (حسن، داود ،2015)

2. II . التجربة الماليزية:

اعتمدت ماليزيا على الإنتاج الصناعي في سياسة التنويع الاقتصادي المتبعة، حيث معروفة بموقعها الاستراتيجي الممتاز نظرا لتوفرها علو موارد طبيعية متنوعة والتي قامت باستغلالها كالتالي: (Gelb,2010, pp 15- 16)

- امتلاك دولة ماليزيا لعد مزايا من بينها الموانئ في المياه العميقة، القصدير، المطاط، والمنتجات الغابية والتي كانت من السلع المصدرة الأساسية قبل البترول.
- الاستثمار في مجال التكنولوجيا و أيضا البنية التحتية بما في ذلك الطاقة، النقل والاتصالات ،وحتى في استغلال الأراضي وذلك بالاعتماد على برامج التشجير لتطوير إنتاج زيت النخيل والمطاط، وهذا بفضل تحقيقها لمعدل ادخار مرتفع من خلال تصديرها لمواردها الطبيعية الغنية بها.

- في بداية السبعينات قامت ماليزيا بشكل مكثف على تشجيع التصدير وذلك من خلال خفض تكاليف الإنتاج وهذا بتنفيذ سياسات لإدارة العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين وخفض تكليف العمالة.
- مع منتصف الثمانينات تمكنت ماليزيا من تحويل سياستها نحو تحسين مهاراتها ونحو المنتجات أكثر تكنولوجية حيث قامت باستقطاب اليد العاملة المؤهلة، والزيادة في عدد الطلاب الجامعات التكنولوجية، بالإضافة إلى إطلاقها لمجموعة من البرامج لتنمية المهارات والممولة من طرف جامعة العلوم والتكنولوجيا وفدرالية المنتجين، كما قامت أيضا بعلاقات مع الجامعات الكندية والاسترالية.
- انتقلت ماليزيا تدريجيا نحو نظام تجارة أكثر انفتاحا وللحفاظ على الحوافز قامت بتخفيض سعر الصرف الحقيقي.
- التغلب على الصعوبات بدون مساعدة مادية من العالم الخارجي ، مثال مواجهة الأزمة المالية 2017 بحلول ذاتية ورفض توجهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي
- التركيز على مواردها الداخلية في تمويل الاستثمارات.

3. II . تجربة تركيا:

تعتبر تركيا من الدول الصاعدة التي استطاعت تحقيق نمو اقتصادي مهم تساهم فيه الصناعات التحويلية بشكل كبير، وتشكل هذه الأخيرة أهم قطاع في النشاط الصناعي الوطني ، حيث ساهمت بنسبة 27% من الناتج الإجمالي المحلي ، و شغلت حوالي 28 % من اليد العاملة الوطنية سنة 2016، ومن القطاعات الرائدة نذكر قطاع السيارات و تصنيع الآلات و صناعة المواد الكيميائية و الصناعة الغذائية و النسيج .

قامت تركيا إبان حقبة التحول الصناعي بتطوير نشاط صناعة السيارات إلى صناعة تتمتع بإمكانية التصميم والقدرة العالية على الإنتاج وقد ساعدت وفرة اليد العاملة التي تتميز بالتنافسية والمهارة العالية إلى جانب وجود سوق محلية حيوية وموقع جغرافي ملائم على نجاح السياسة الاستثمارية التركية في صناعة السيارات، وبفضل هذه الإنجازات أصبحت تحتل المرتبة الخامسة عشر لأكبر الدول المصنعة للسيارات في العالم سنة 2015، بعد ذلك، شرعت تركيا في تنمية خدمات البحث والتطوير والتصميم وقدرات التمييز التجاري، حيث ترجع إنجازاتها في مجال تطوير الصناعات التحويلية إلى الدور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر .

نذكر من بين العوامل التي ساهمت في جذب هذه الاستثمارات (زيادة بنسبة 235 خلال عشرة أعوام 2005-2014) وجود بنية تحتية متقدمة و مناطق استثمارية خاصة تعمل على دعم الأنشطة البحث و التطوير التكنولوجي وجذب الاستثمارات ذات التقنية العالية، بالإضافة إلى مناطق حرة تساعد على تشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير وتسعى تركيا من خلال رؤية الحكومة لعام 2023 إلى تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة عالية وهيكلة مجالات البحث والتطوير وتكوين اليد العاملة والرفع من الطلب على المنتجات المصنعة محليا. (ازروال، 2018)

III.التنويع الاقتصادي في الجزائر:

الجزائر كغيرها من الدول عرفت تطورات هامة وعديدة من خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، عمدت فيها على انتهاج سياسات في شتى القطاعات للنهوض باقتصادها ميزتها بجملة من الإصلاحات الاقتصادية.

III.1. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

منذ سنة 2000 قررت الحكومة أن تستخدم إيرادات النفط في إعادة بعث النمو من خلال ضخ الأموال لتنفيذ سياسة اقتصادية التي سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي أو ما يعرف بإستراتيجية الإنعاش وهي سياسة تستند على النظرية الكينيزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري، حيث شهدت هذه الفترة تحولات جذرية على كافة المستويات إضافة إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خاصة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية وقد تم تجسيد هذه الإستراتيجية من خلال تنفيذ ثلاث برامج :

- **برنامج دعم الإنعاش 2000-2004 :**

تمثلت البرامج التنموية في أول برنامج تمثل في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بين 2000 و2004 جاء هذا البرنامج بهدف إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل لاسيما ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية والفلاحية إضافة إلى إعادة الاعتبار للهياكل القاعدية وتعزيز التجهيزات الاجتماعية والجماعية وتغطية الطلبات الاجتماعية لتشجيع تطور الموارد البشرية حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أو ما يعادل 7 ملايير دولار، وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش 2000-2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	93	77.9	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول للسداسي الثاني من سنة 2001 للدورة العامة 20، ص 139، (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي)

ارتكزت قيمه المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البني التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم للنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث استحوذ هذا القطاع من المخصصات المالية بما يفوق نسبة 40 % وذلك من اجل تشجيع مناخ الاستثمار العام المحلي والأجنبي بما يؤدي إلى خلق مناصب الشغل وخفض معدلات البطالة .

أما قطاع التنمية المحلية فخصص له 38 % من الميزانية حيث ساعد الدولة وراء ذلك في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن من خلال برامج تشجيع التنمية المحلية، أما التنمية البشرية فسعت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى الحد من معدلات البطالة والفقر من خلال عدة مشاريع ذات المنفعة العمومية.

قطاع الفلاحة والصيد البحري استحوذ هو الآخر على جزء من هذه المخصصات المالية بنسبة 12.5% وهدف هذا البرنامج في هذا القطاع إلى رفع الطلب الداخلي وتنويع الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بقطاع الصيد البحري .

أما عن دعم الإصلاحات فبلغت نسبة المخصصات المالية له 8.6%، فإن السلطات أقرت مجموعة من السياسات والإجراءات المؤسساتية والهيكلية التي تساعد على تحقيق الفعالية كإصلاح الإدارة الضريبية والمالية وتهيئة المناطق الصناعية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و2002 بما يقدر 205,4 مليار دج 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي .

- **برنامج تكميلي لدعم النمو 2005-2009 :**

بعد التحسن الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية الذي نتج عنه تحسن كبير في المداخيل وتراكم في احتياطي الصرف دفع بالسلطات العمومية الجزائرية إلى إقرار برامج تكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة البرامج والمشاريع ومواصله سياسة التوسع في الإنفاق

خصص هذا البرنامج للجنوب والهضاب العليا من اجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة لهذا البرنامج بمبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 60 مليار دولار.

الجدول رقم (02): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ (مليار د.ج)	النسب
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع البرامج الخماسي 2005-2009	4202.7	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 افريل 2005، مجلس الأمة ص 6،7.

تمويل البرنامج التكميلي يستهدف في 85% منه:

-تحسين الظروف المعيشية للسكان.

-تطوير المنشآت الأساسية (قطاع النقل ، الأشغال العمومية ، قطاع الماء ، قطاع تهيئة الإقليم).

و الغرض من الأموال المتبقية دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة ، التنمية الريفية على نطاق واسع) و تطوير الخدمات العمومية و تحديثها .بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

- **برنامج توطيد النمو (خماسي) 2010 – 2014 :**

هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار

ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الدولة يمكن توضيح مضمون البرنامج من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (03): مضمون برنامج توطيد النمو (الخماسي) 2010-2014

القطاعات	المبالغ المالية : مليار دج	النسب
التنمية البشرية :	10511	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6668.7	31.5
تحسين و تطوير الخدمات العمومية	1732.7	8.16
التنمية الاقتصادية	1635	7.7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	382	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال	284.5	1.3
المجموع	21214	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات جدول بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي (2010-2014) مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 21214 مليار دينار وهو يشمل:

1 .برنامجا جاريا إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار).

2 .وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار).

وتستهلك مشروعات التنمية البشرية حوالي 50%من قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة (2010- 2014) وذلك لإكمال الأهداف المسطرة منذ بداية المخططات، كما خصص حوالي 40% لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية على الخصوص .

2.III. النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر 2016-2030

لقد صادقت الحكومة الجزائرية في 2016 في سياق سياسة التنويع الاقتصادي الجزائري على نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي يهدف أساسا إلى تحقيق معدل نمو يصل من 5% إلى 6%، خارج قطاع المحروقات ما بين 2020-2030، وبذلك يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للعشرية القادمة، وقد تمحور النموذج المعلن عنه حول ثلاثة محاور رئيسية تمثل في:

- المرحلة الأولى : 2016-2019 : تتمثل في بعث و إطلاق سياسة تنموية جديدة تستهدف النمو التدريجي للقيمة المضافة لمختلف قطاعات الإنتاج.
- المرحلة الثانية 2020-2025 : و سميت هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية ، و هي مرحلة تدارك الاقتصاد للتوازن الكلي من خلال تدارك مختلف المؤشرات و المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- المرحلة الثالثة 2026-2030 : هي مرحلة الاستقرار ، أثناءها يكون الاقتصاد الجزائري قد تدارك معظم المؤشرات التوازنية الكلية و حقق التوازنات الكبرى .

ومن خلال المراحل المذكورة يجب تحقيق الغايات التالية، و الهادفة لتنويع الاقتصاد :

- تحقيق ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي ب 2.3 مرة .
- مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام من 5.3% حاليا إلى 10% مع نهاية 2030 .
- عصرنة القطاع الفلاحي في غصون الفترة المذكورة، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والعمل على رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي وإجمالي الصادرات الوطنية .
- التحول الطاقوي، وهو من أهم الأهداف المنشودة للنموذج الجديد، ويستهدف تخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف، و اقتصار عملية الاستخراج على ما هو ضروري فعلا لمسار التنمية، أي اتخاذ سياسة للنجاعة الطاقوية بتطوير الطاقات المتجددة البديلة والمتنوعة لتحقيق الأمن الطاقوي .
- تنويع الصادرات خارج المحروقات، من خلال إحداث ديناميكية قطاعية بتطوير وتنمية مختلف القطاعات والفروع الجديدة ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك دعم القطاعات الحالية ليتناقص بذلك الأمر على قطاع المحروقات وخلق موارد جديدة لتوسيع مصادر الدخل .
- دعم و تشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط، من خلال تحسين إنتاجية الاستثمار العمومي، ودعم الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة القطاع الصناعي وسيتم ذلك في إطار تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار .

III.3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار للتنويع الاقتصادي

بعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية منتصف الثمانينات و وصول البرميل إلى أدنى مستوياته و تطور المديونية الخارجية من سنة لأخرى أدى بالجزائر إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل و من أجل ذلك صدر صندوق النقد و القرض 14 أفريل 1990 قانون يتضمن تكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة كما قدمت السلطات العمومية مجالا واسعا لدعم النمو و الترقية

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتزامن مع القانون الأخير والجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

الجدول رقم (04): يمثل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1990-1999 :

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
م.ص.م	9100	22382	20207	23207	26212	177362	127000	127332	137846	159507

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي لعام 2004 لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –الجزائر-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين ارتفاع و انخفاض من سنة 1990إلى 1994 لتشهد سنة 1995 تضاعف بأكثر من ستة مرات مقابل السنة التي سبقتها، نذكر في هذا السياق تحرير التجارة الخارجية سنة 1993 وبرامج إعادة هيكلة المؤسسات وكذلك من خلال تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق إنشاء الوكالات المساعدة كوكالة التنمية الاجتماعية ADS ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI، ثم ترجع للتذبذب مرة ثانية في السنوات الموالية إلى سنة 1999 ، يمكن ترشيح هذا التذبذب إلى افتقاد لقدرة التنافسية لمنتجاتها ، بجدر بالذكر إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب سنة 1996 والتي أصبحت بمثابة أم المؤسسات الصغيرة، الناشئة والمتوسطة ،والمؤسسة المشجعة لهم، بحيث تهدف إلى تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني وامتصاص البطالة من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وإتباع إستراتيجية عمل.

الجدول رقم (05): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2018 :

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد م,ص,م	244570	261075	287799	312181	341914	376028	410293	518900	586903
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
عدد م,ص,م	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074503	1093170

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم

عرف تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر تطورا بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2001 وذلك راجع إلى مجهودات الدولة من خلال إجراءات الدعم المختلفة للمقاولاتية وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، حيث يبين لنا الجدول أعلاه أنها في تزايد مستمر إذ سجلت سنة 2001 أزيد من 244570 مؤسسة على مستوى الوطن لتصل سنة 2018 إلى غاية السداسي الأول

حوالي 1093170 مؤسسة، كما يشير هذا التزايد إلى نتاج عدة إصلاحات منها مصرفية وضريبية التي سعت منها الدولة إلى الانفتاح الاقتصادي والتجاري للبلاد و تحريره .

ومن خلال الجدول الموالي نوضح حسب إحصائيات السداسي الأول من سنة 2018 حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الجدول رقم (06): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها (2018) :

حجم المؤسسات	عدد المؤسسسات	النسبة المئوية(%)
مؤسسات مصغرة (أقل من 10 عمال)	1068027	97.70
مؤسسات صغيرة (10 إلى 49 عامل)	21863	2
مؤسسات متوسطة (50 إلى 249عامل)	3280	0.30
المجموع	1093170	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة و المناجم

نلاحظ من الجدول أعلاه هيمنة المؤسسات المصغرة على النسيج الاقتصادي وهو ما يعكس واقع الجزائر في الوقت الحالي، حيث نرى أن الجزائر لا تظهر على واجهتها مؤسسات كبيرة تسد حاجيات الاقتصاد بالمعنى الحقيقي، ويمكن تفسير سبب النسبة الكبيرة التي تأخذها هذا النوع من المؤسسات بسهولة تأسيسها مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما أنه من جهة أخرى يمكن إرجاع عدم صمود هذا النوع من المؤسسات إلى حدة المنافسة التي تتلقاها من طرف المؤسسات الأجنبية من ناحية و المؤسسات التي تمارس نشاطها بطريقة غير رسمية من ناحية أخرى ما يجبرها على الخروج من السوق.

خلاصة:

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية تمتين القاعدة الاقتصادية من خلال إحداث قاعدة إنتاجية وذلك بزيادة مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لتجنب مخاطر الاعتماد على سلعة واحدة، التي تهدف إلى بناء اقتصاد وطني سليم،

حيث تطرقت الدراسة إلى الجانب النظري للتنويع الاقتصادي، وإلقاء نظرة على العوامل التي ساعدت الدول الغنية بالموارد الطبيعية على النجاح في عملية تنويع مصادر دخلها وهذا من اجل الاستفادة منها ، فتبين لنا أن كل من تجربة الإمارات العربية، ماليزيا، تركيا تجارب حازت على نجاح في هذا المجال عكس تجربة الجزائر التي كان هدفها التخلص من التبعية لقطاع المحروقات بإتباعها لمخططات تنموية من اجل توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام، ولكن لم تحقق هذه المخططات النتائج المرجوة رغم الميزانيات الضخمة المخصصة لها، لذا عليها انتهاج سياسات فعالة وذلك باعتمادها على تجارب البلدان الناجحة، ، كما نستخلص ان الدولة بدلت مجهودات معتبرة في سبيل تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتاهيلها، وكانت نتائج هذه المجهودات في الاونة الاخيرة في تحسن مقارنة بسنوات التسعينات.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

تمهيد:

بعد التحليل النظري لعملية التنويع الاقتصادي وكذلك واقعه في الجزائر سنحاول في هذا الفصل التطرق للعديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي بالوصف والتحليل ومن خلال تطبيق نماذج قياسية ودراسات تطبيقية مختلفة في ثلاث أقسام، فالأول شمل الدراسات المحلية أي الخاصة بالجزائر أما القسم الثاني تناولنا فيه الدراسات الخاصة بالبلدان العربية وفيما يخص الدراسات المتعلقة بالدول الأجنبية خصصناها في القسم الثالث، ومن بين هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا نذكر:

I .دراسات سابقة خاصة بالجزائر

❖ **دراسة (عبد الحكيم عليلي & فريدة عزازي، 2020) :**

"اثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر –دراسة قياسية باستعمال مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL (1972-2018)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1972-2018) بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي، من خلال عرض الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وذلك بتسليط الضوء على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما الجانب التطبيقي تم تقدير نموذج التنويع باستعمال متقاربة ARDL وذلك بربط معدل الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيرا تابعا بمعدلات المتمثلة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي، الصناعي، والخدماتي إضافة إلى معامل التنويع الاقتصادي، ومتغير صوري يعبر عن الانهيارات الاستثنائية لأسعار النفط بوصفها متغيرات مستقلة.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النتائج المحققة تبقى جد معتبرة في ظروف الإمكانات المتوفرة في الجزائر، كما أظهرت ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، وتبين انه هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهذا دلالة على أهمية القطاعات الثلاثة في تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد.

❖ **دراسة (فضيلة مزوزي & محمد قويدري، 2021) :**

"الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر"

تمحورت هذه الدراسة في معرفة واقع القطاع الفلاحي والعقبات التي تواجهه من ناحية عنصر الاستثمار باعتباره مصدر دخل آخر للنهوض بالاقتصاد الوطني بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي فيما يخص جانب القطاع الفلاحي .

وما خلصت له الدراسة هو أن البرامج، المخططات، والإصلاحات التنموية المتخذة كانت غير كافية للنهوض بهذا القطاع فيما يخص الإنفاق العام في مقارنة بالقطاعات الأخرى زيادة على ذلك هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الأخرى بالإضافة إلى سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص من حيث القيمة المضافة لنفس القطاع، كما حاولا الباحثان في هذه الدراسة تقديم بعض التوصيات من اجل تنشيط القطاع الفلاحي في تفعيل التنويع الاقتصادي .

❖ **دراسة (نجاة كورتيل، 2019) :**

"الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة (2011-2017)"

تطرقت هذه الدراسة إلى القيام بدراسة تحليلية لواقع مسيرة التنويع الاقتصادي بعد الصدمة البترولية أي الفترة الممتدة من 2011 حتى 2017، كما استهدفت الإشارة إلى مدى الإسهامات أو الزيادات الملموسة للقطاعات غير النفطية في المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث قامت بالاعتماد على مؤشر هيرفندال –هيرشمال لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، وهذا بالتركيز على خمسة مؤشرات تخص الاقتصاد الكلي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، التكوين الإجمالي الخام لرأس المال الثابت.

و ما خلصت له نتائج الدراسة هو أن هناك تحقيق تنويع نسبي في الاقتصاد الوطني، الذي كان ينخفض بارتفاع أسعار النفط والعكس وهذا ما يبين أن الاقتصاد مازال ريعيا ولا يحقق تنويع للقاعدة الاقتصادية ويرجع ذلك بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية لذا يجب تحقيق التنويع الكلي في الناتج المحلي الخام وذلك بمساهمة كل القطاعات المختلفة في الناتج، وتثمين إمكانيات القطاعات الإنتاجية و البحث في نقاط قوتها وضعفها وهذا من اجل تحقيق تنويع اقتصادي بغية خلق مصادر دخل جديدة بعيدا عن النفط الذي يبقي الاقتصاد ريعيا لحد الآن.

❖ **دراسة (قريجيج بن علي & زايري بلقاسم، 2020) :**

"الاقتصاد الجزائري و حتمية تنويع القاعدة الإنتاجية"

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تنويع القاعدة الإنتاجية لاستدامة النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية وهذا بالتركيز على الاقتصاد الجزائري وكذا ضرورة تنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعرض تجارب دولية ناجحة في مجال إستراتيجية التنويع الاقتصادي التي من شانها تحولت من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي، واهم استراتجيات وإمكانيات التنويع الاقتصادي في الجزائر .

فأظهرت النتائج أن وضعية الاقتصاد الجزائري ريعي وعدم قدرته على التنويع بسبب عدم تطبيق إستراتجية التنويع الاقتصادي وغياب السياسات المسطرة من طرف السلطات العمومية، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة تفعيل القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني من خلال تنمية الاستثمارات في مجالات الزراعة، الصناعة وحتى القطاع الخدماتي وضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وكذا تفعيل دور القطاع الخاص وبالتالي خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

❖ **دراسة (دنيا خنشول، 2020) :**

"بعنوان التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق"

حاولت الباحثة من خلال دراستها عرض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وما هي الآليات اللازمة لتحقيقه وتدعيمه حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي باستعمال الأدوات الإحصائية من خلال تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، وعرض مختلف القطاعات الداعمة للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

ومن النتائج المتوصل إليها هي اتسام الاقتصاد الجزائري بعدم التنوع في توزيع الناتج المحلي الإجمالي مع وجود حالة عدم تنوع على مستوى الاستثمارات بسيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد، كذلك عدم تنوع الصادرات خارج المحروقات حيث جل عائدات الدولة تعتبر إيرادات بترولية، وفي الأخير قامت الباحثة بتقديم بعض التوصيات وذلك باقتراحها لسياسة اقتصادية متنوعة من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات وبالتالي تحسين مناخ الأعمال من خلال تعزيز الصناعة ودعم الابتكار، القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الاهتمام بالرأس المال البشري.

❖ **دراسة (عبد الصمد سعودي، 2019) :**

"التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية نموذج التنويع – هريشمان هرفندال"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والارتباط الكبير بينهما الذي ساهم في حدوث أزمات خاصة على التوازن الداخلي والتوازن الخارجي كما تمحور هذا الموضوع في معرفة ممكنات الدولة في التقليل من الاعتماد على النفط حيث استخدم الباحث مؤشر هرفندل هيرشمان لمعرفة درجة التنويع الاقتصاد الجزائري.

ولعل أهم ما توصل إليه الباحث هو أن علاقة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول لها اثر سلبي بحيث كلما كان هناك تغير في أسعار البترول كانت هناك تقلبات في الاقتصاد وكانت أيضا لها تأثير مباشر على الميزانية العامة و رصيدها كما استنتج أن هناك جملة من المشاكل التي تضع قيودا على التنويع وأكد ان الجزائر عملت على الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول والابتعاد عن خطر انخفاضها بإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات العامة والقيام ببرنامج الإنفاق خلال فترة (2015-2000) إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت غير هادفة.

❖ **دراسة (تير حليمة سعدية، 2015) :**

"دراسة قياسية تحليلية لمحددات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر (2014-1990)"

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أهم محددات النمو الاقتصادي الجزائري خارج المحروقات حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي من خلال تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر مع معرفة جملة من المتغيرات التي تحكمه خارج المحروقات إضافة إلى ذلك عرض أهم آليات التنويع، أما الدراسة التطبيقية فتجلت في قياس اثر بعض المتغيرات على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر (2014-1990) وذلك بربط كل من المتغيرات المستقلة التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر،الاستثمار المحلي، النفقات العامة، حجم القوى العاملة بالمتغير التابع الذي يتمثل في في نمو الناتج خارج قطاع المحروقات حيث تم الاستعانة ببرنامج Eviews8 لتقدير النموذج و التحصل على النتائج.

بينت النتائج المتحصل عليها عدم وجود علاقة بين الإنفاق على التعليم و النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال السياسات المتبعة، وبالنسبة للنفقات العامة فهي تؤثر على النمو الاقتصادي خارج المحروقات بشكل كبير كما وجدت أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو خارج المحروقات وهذا بسبب العوائد المحققة للمستثمر الأجنبي التي لا تستفيد منها الجزائر إنما تؤخذ كعملة أجنبية للخارج، أما الاستثمار الأجنبي فهو يساهم بنسبة قليلة في التنويع الاقتصادي بسبب قلة الاستثمارات المحلية وبالحديث عن القوى العاملة فلها علاقة ايجابية و النمو الاقتصادي خارج المحروقات، وهذه

النتائج تدل على أن الآليات والسياسيات المنتهجة من اجل التنويع الاقتصادي خارج المحروقات مازالت ناقصة نظرا لعلاقة القطاعات معها الضعيفة.

❖ **دراسة (ودان بوعبدالله وبراهمي بن حراث حياة ويوسفي رشيد، 2015) :**

"مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر"

خلصت هذه الورقة البحثية في معرفة الاستراتيجيات والإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لتفعيل التجارة الخارجية والاهتمام بقطاع الصناعة كونه يعتبر العصب الرئيسي للاقتصاد الوطني واهم آليات ترشيد الواردات وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

تشير نتائج الدراسة إلى أن الإصلاحات المتخذة لم تكن كافية لتحول الاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع وأن الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة قليلة مع ضعف التجارة الخارجية وهذا بسبب:

- الاعتماد على قطاع المحروقات كمورد رئيسي يعتبر أكثر عرضة للخطر في حالة نفاذه ومن تم حدوث أزمة.

- تخوف الدولة من عدم قدرة المؤسسات على المنافسة في حالة الانفتاح الاقتصادي.

- وجود مناخ أعمال غير مناسب يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ضعيفة.

- هناك نقص في عملية الخوصصة وما يدل على ذلك بقاء القطاع الخاص ضعيف مقارنة بالقطاع العام.

- ضعف القطاع الزراعي بالرغم من أن الجزائر بلد زراعي وله مناخ مناسب للفلاحة.

- اندفاع المتعاملين الاقتصاديين إلى الاستيراد خوفا من مخاطر التصدير وهذا ما بدل على غياب ثقافة التصدير.

❖ **دراسة (إسماعيل صاري وبوضياف مختار، 2019) :**

" سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر غلى ضوء بعض التجارب الدولية"

هدفت هذه الدراسة في تقييم مدى نجاح تجارب بعض الدول في التنويع بالإضافة إلى الصدمة التي تعرضت لها الجزائر (انخفاض أسعار البترول 2014) وانعكاساتها على

الاقتصاد الوطني، كما قدم الباحثان واقع مؤشرات التنويع في الجزائر وأهم الإصلاحات للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع حتى تصبح له القدرة على المنافسة.

و ما وصل له الباحثان أن النمو الاقتصادي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ في أسعار النفط ومن هنا استنتج انه يجب تبني سياسات من اجل التنويع الاقتصادي كما وجد الباحثان أن يجب التغيير في بنية الصادرات بعيدا عن المحروقات حتى يتمكن الاقتصاد من تنويع نشاطاته فبالرغم من أن وضع الجزائر الحالي أفضل مما كانت عليه فيما يخص صدمات رؤوس الأموال التي تنشا في الأسواق الدولية، حيث كان لديها تراكم احتياط النقد الأجنبي، مع تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع اتخاذها لاستراتيجيات تعمل على التخفيض من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج ومواجهة الصدمات ولكن من الملاحظ أن هذه الاحتياطات هي في تراجع مستمر لذا فمن المحتمل وصولها إلى حالة عدم القدرة على مواجهة هذه الصدمات، لهذا ينبغي على الحكومة الاستمرار في إصلاحات التنويع الاقتصادي بتفعيل القطاع الخاص من اجل الزيادة الإنتاجية كما يعمل على خلق فرص عمل، إصلاحات اقتصادية ومالية تعمل على جلب المستثمرين الأجانب والمحليين وخلق بيئة أعمال مناسبة، مرنة ومحفزة، تطوير الموارد البشرية والاهتمام بالقطاعات الإنتاجية.

❖ **دراسة (صباغ رفيقة، 2020) :**

" التنويع الاقتصادي: إستراتجية الجزائر لما بعد البترول"

تمحورت هذه الدراسة حول معرفة و تقييم واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وذلك بالتركيز على أهم السياسات والاستراتجيات التي انتهجتها لإنجاح هذه السياسة حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي في تقديم مفاهيم حول التنويع الاقتصادي، مع تقييم إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي أنه رغم كل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للقضاء على التبعية إلا أنه لحد الآن لازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من الصادرات الجزائرية، وكما لاحظت الباحثة انه هناك تحسن طفيف في حالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع المراحل السابقة إلا ان الاقتصاد لايزال يعاني من هشاشة وسيطرة النفط عليه بسبب عدم اعتماد الجزائر على إستراتيجية واضحة وفعالة مبنية على خطة دقيقة ومتقنة. وما وصت به الدراسة على ضرورة تبني إصلاحات ذات سياسة اقتصادية محكمة وهذا لتتمكن الدولة من تنويع الصادرات بعيدا عن الصادرات النفطية، مع الاهتمام بالصناعات التحويلية وأهمها صناعة البتروكيماويات وكذا ضرورة تطوير قطاع النقل والقطاع السياحي والمالي والاستغلال الأمثل ببطاقات المتجددة، الخدمات المصرفية، الزراعة والاستفادة من التكنولوجيا والرفع من القدرات البشرية.

II .دراسات سابقة خاصة بالدول العربية

❖ **دراسة (أكرم حجاب وكمال العقريب،2020) :**

" التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام – القطاع السياحي المغربي كنموذجا"

هدفت هده الدراسة الى عرض مؤشرات القطاع السياحي في المغرب باتخاذه نموذجا وإمكانات تطويره في إطار تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي التنمية المستدامة، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف المفاهيم النظرية وكذا القطاع السياحي المغربي وتحليل معطيات الدراسة التطبيقية، حيث شملت هذه الورقة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 و المتوقعة إلى غاية 2020 في تغطية و تذبذب مؤشرات و مقومات القطاع السياحي المغربي.

توصلت النتائج إلى أن القطاع السياحي يعد ثاني أكبر مساهم في الناتج الوطني الداخلي الخام و ثاني قطاع من خلال خلق فرص الشغل لكنه لا يخلو من معاناته للعديد من التعقيدات التي تحول إلى عدم الاعتماد عليه كليا في تنويع الاقتصاد .

❖ **(دراسة جبار بوكثير وحميدة زرقوط،2017) :**

"قراءة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة –إنجازات رائدة وأفاق مستقبلية واعدة"

تهدف هذه الورقة إلى تبيان معالم التنويع الاقتصادي الإماراتي في مرحلة ما بعد النفط باستخدام المنهج الوصفي التحليلي المستند على مؤشرات التنويع وهذا لاهتمامها بتجسيد إستراتيجية تنويع بعيدة عن النفط ما جعلها تحقق قفزات كبيرة وإنجازات مبهرة متخطية بذلك التحديات الراهنة خاصة تلك الناجمة عن تراجع أسعار النفط الذي تشهده الأسواق الدولية بالرغم من اعتبارها من أوائل الدول النفطية في العالم .

و ما توصلت له الدراسة هو إدراج دولة الإمارات العربي المتحدة كنموذج تستمد منه الدول السارية في مجال التنويع باعتبارها دولة ناجحة في تطبيق سياسات التنويع و بالنظر لما حققته من مزايا اقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الدولي عن طريق توجهها إلى توسيع استثماراتها الوطنية في البني التحتية، التجارة والسياحة، الخدمات المالية والمصرفية، الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والدقيقة .

❖ **دراسة (د.مسعودي محمد، 2018) :**

"إستراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب و نماذج رائدة"

جاءت هذه الورقة لتسليط الضوء على بعض التجارب والنماذج العربية والعالمية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بالإشارة إلى مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول العربية (PIB، الصادرات، مداخيل الموازنة العامة).

استخلصت هذه الورقة وجود قواسم مشتركة من خلال مقارنة لأغلب السياسات المتبعة من طرف الدول النفطية والتي استطاعت التغلب على التبعية، تمثلت أهمها في :

- زيادة تنافسية الصادرات من خلال خفض تكاليف الإنتاج.
- الاهتمام بالقطاع الخاص إلى جانب نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمارات الأجنبية.
- تكوين رأس المال البشري وتطويره.
- الشفافية والتطوير المستمر للبنى التحتية والمرافق العامة من أهم ضمانات سيرورة مختلف المؤسسات والهيئات الاقتصادية .

❖ **دراسة (موسى باهي وشعابنية سعاد) :**

"التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة لعنة النفط في البلدان العربية المصدرة للنفط :عرض تجارب رائدة"

تحاول هذه المداخلة التطرق إلى طرح التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لمواجهة ظاهرة التبعية المطلقة للنفط ومداخيله المتقلبة، اتخذت أسلوب المقارنة من خلال عرض وتحليل تجارب مختلفة كتجربة التشيلي، إندونيسيا، ماليزيا.

أفادت الدراسة بإبراز أن لعنة النفط لا تعاني منها كل الدول النفطية وأن الاعتماد على سياسة التنويع الفعال للصادرات ذات قيمة مضافة عالية بالإضافة إلى تحسين معدل أداء النشاط الحقيقي يسمح بزيادة التنويع الاقتصادي.

❖ **دراسة (خالد هاشم عبدالحميد، 2018) :**

"التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات"

تضمنت هذه المقالة تحليل الواقع الاقتصادي في المملكة السعودية والجهود المبذولة في مجال التنويع باعتبار القطاع النفطي هو القطاع الرئيسي المسيطر على اقتصاديات المملكة العربية السعودية منذ السبعينات، حيث حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين مؤشر التنويع عن طريق دراسة قياسية للفترة (2000-2015) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي، باعتبار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

متغير تابع أما مؤشر هيرفندال هيرشمان للتنويع الاقتصادي، القيمة المضافة المحققة في القطاع الصناعي، القيمة المضافة المحققة في القطاع الخدماتي فهي متغيرات مستقلة.

أفادت نتائج الدراسة إلى أنه لا تزال نتائج التنويع في المملكة محدودة لمواجهتها مجموعة من العقبات وفي سبيل التغلب عليها أولت المملكة أهمية كبيرة لمجال التنويع في "رؤية المملكة في سنة 2030 " من خلال التخطيط إلى تحسين مناخ الاستثمار والبني التحتية إضافة إلى مراجعة قائمة أولويات الإنفاق الحكومي كما أن التنويع يؤثر إيجابيا على تحقيق التنمية الاقتصادية .

بالإضافة إلى نتائج التطبيق القياسي والذي أفاد بمجموعة من النقاط :

-اتفاق نتائج القياس مع النظرية الاقتصادية ما يدل على وجود علاقة عكسية بين مؤشر التنويع والنمو الاقتصادي .

-اتفاق نتائج القياس مع النظرية الاقتصادية ما يدل على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة في القطاع الصناعي ومستوى النمو الاقتصادي، وبين القيمة المضافة في القطاع الخدماتي ومستوى النمو الاقتصادي .

❖ **دراسة (سعود غالي صبر و شفان جمال حمه سعيد، 2021) :**

"أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2017)"

حاولا الباحثان من خلال الدراسة تناول موضوع التنويع ومدى إتباعه في العراق من خلال معرفة تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسية على النمو الاقتصادي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي التطرق لماهية التنويع الاقتصادي كما شملت الدراسة التطبيقية مدى تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في (قطاع الزراعة–الصناعات التحويلية–السياحة–النفط وقطاع أنواع أخرى من التعدين)التي تمثلت في متغيرات مستقلة على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر متغير تابع .

وأظهرت النتائج أن الاقتصاد العراقي يعاني من إختلالات هيكلية لتباين مساهمة قطاع الإستخراجي والقطاعات غير النفطية، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من عائدات القطاع النفطي في تحقيق وإحداث التنمية بالارتكاز على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الأخرى في المدى الطويل، لكن حقيقة ما تراه العراق يدل على ضعف الأداء الاقتصادي وأن إجراءات التنويع مازالت سطحية، أما النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية بينت أن المتغيرات الموجودة في الدراسة ترتبط بالناتج المحلي بعلاقة إيجابية.

❖ **دراسة (بشير هادي عودة الطائي، 2021) :**

"دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق :الشروط و آليات القياس 2003-2019"

يتمثل الهدف الرئيسي الأول لهذه الدراسة في معرفة ما إذا كانت سياسة هيمنة القطاع الحكومي على مفاصل الاقتصاد العراقي السبب وراء تراجع مستوى التنويع الاقتصادي .

باستخدام المنهج الوصفي التحليلي باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي وباعتبار معدلات النمو متغير تابع ومؤشر هيرفندال هيرشمان متغير مستقل تم تبيان أن الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف شديد في مستويات التنويع ويتم الاستدلال في ذلك من خلال ارتفاع مؤشر هيرفندال هيرشمان الذي أكد بتفرد القطاع النفطي في استحواذه على الأهمية النسبية للناتج والصادرات والإيرادات وقوبل هذا الضعف بتدني مستوى التأثير القياسي على النمو الاقتصادي .

❖ **دراسة (عصماني رفيقة،2018) :**

"مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي"

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان خطوات دول المجلس في تحقيق التنويع من خلال إتباع منهج تحليلي تقييمي أشارت فيه إلى كل من قطاع الخدمات (السياحة ،الاقتصاد المعرفي ، الصناعي).

لتبين في الأخير جهود دول مجلس التعاون الخليجي في مساره لتحقيق التنوع، وأن جلب أكبر استثمار أجنبي مباشر ذو قيمة مضافة عالية يساهم بشكل كبير في التنويع الاقتصادي وكما أن البني التحتية تعتبر عامل أساسي لتحقيق هذا الهدف كما هو الحال في كل من دولة الإمارات والسعودية، لكن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة دفع كل من دولة الكويت والسعودية إلى الاقتراض بإصدار سندات حكومية وغيرها هذا ما يثبت الاعتماد المستمر لهذه الدول على العوائد النفطية .

❖ **دراسة (محمد جبار طاهر،2021) :**

"دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي واتخاذه لدولة مصر كنموذج"

تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على دولة مصر باعتبارها دولة نامية في اقتصاد المعرفة لعلاقته بالتنويع الاقتصادي وهو الذي تسعى إليه جميع دول العالم، تنتهج الدراسة

الأسلوب الاستقرائي من خلال استقراء وتحليل الدراسات والمقالات التي تعرضت إلى اقتصاد المعرفة.

آلت استنتاجات التحليل إلى أن الحكومة المصرية سعت من أجل إدخال مصر في خضم التطورات التكنولوجية الحاصلة وإبعادها عن حالة العزلة التي تعاني منها أغلب الدول العربية الذي أدى بدوره إلى تحقيق مستويات عالية من الناتج المحلي الإجمالي ورفعت من قدرتها الإنتاجية أيضا في مجال تكنولوجيا المعلومات، كما استطاعت مصر بتخريج العديد من الدفعات في الكليات وفق الأطر الجديدة التي فرضها اقتصاد المعرفة، من جهة أخرى انعكس اقتصاد المعرفة إيجابا على مستوى التشغيل في الاقتصاد المصري بشكل عام، إضافة إلى أنه شجع على زيادة الصادرات سواء كان من السلع المصنعة أو صادرات ما يسمى بإدارة المعلومات .

❖ **دراسة (صفية قواسم ولندة بوزقاق، 2019) :**

"قياس مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية 2008-2017"

هدفت الدراسة إلى التطرق للمؤشرات الاقتصادية والتنوع الاقتصادي باستخدام المنهج الوصفي وكذا قياس مؤشرات تنويع الصادرات في عديد من الدول وتحليلها بإتباع المنهج التحليلي (مؤشر : حصة الصادرات النسبة من الصادرات، الميزة النسبية الظاهرة، حصة الصادرات غير النفطية من إجمالي واردات العالم الصناعية، تركز الصادرات، ميل الصادرات، نفاذ الواردات) وذلك بتقسيمهم إلى ثلاث مجموعات ثنائية على الترتيب .

آلت نتائج تحليل المجموعات إلى استخلاص تميز صادرات الدول العربية بعدم التنوع إذ يغلب عليها النفط الخام، كما اتضح وجود خلل في الهيكل السلعي للدول العربية فبعضها تحتكر بدرجة رئيسية إنتاج النفط ومشتقاته في حين البعض الآخر يقوم على إنتاج السلع الزراعية وهذا يشير إلى وجود أحادية في المنتج المصدر.

III.دراسات سابقة خاصة بالدول الأجنبية

❖ **دراسة (طلحاوي فاطمة الزهراء ومدياني محمد) :**

"اثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا من الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2014، وهذا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي، حيث قام الباحثان عرض الجانب النظري وذلك بتسليط الضوء على أهم محددات نجاح التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي المتمثلة في مؤشر التنويع لهيكل الصادرات ومؤشر التنويع للناتج المحلي الإجمالي باستخدام معامل هيرفندال –هريشمان، أما الجانب التطبيقي فاعتمد الباحثان على طريقة المربعات الصغرى في تقدير اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باعتبار الناتج المحلي الإجمالي متغيرا تابعا أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في قوة العمل، رأس المال ومعامل التنويع الاقتصادي.

فأظهرت نتائج الدراسة أن جنوب إفريقيا انتهجت سياسات كان لها اثر ايجابي تضمنت آليتين وهما: التثمين والتوطين مما جعلها تحقق خلال الفترة (2001-2014) تنويعا في الصادرات مع تنويع نسبي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما اتضح أنه من

العوامل التي ساعدت على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا هي تشجيع الحكومة على الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة مع توفير قروض من اجل التنمية الصناعية بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية ووجود أيد عاملة رخيصة افريقية، أما نتائج التقدير فتبين منها انه هناك اثر ايجابي للتنويع في الصادرات على النمو مما زاد في معدله.

❖ **دراسة (الشارف بن عطية، 2021) :**

"الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنويع الاقتصادي: عرض لتجربة سنغافورة وإمكانية استفادة الجزائر منها"

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الإستراتيجية التي اتبعتها سنغافورة للنهوض باقتصادها من خلال الآليات والسياسات لزيادة صادراتها وتنمية صناعتها على الرغم من حجمها الصغير ومدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة وتنويع مصادر دخلها، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في توضيح الدراسة من خلال التركيز على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي وإمكانية استفادة الجزائر من هذه التجربة.

وما وصل له الباحث هو تحقيق سنغافورة نموا مستمرا لاقتصادها باعتمادها على النموذج الاقتصادي الكلاسيكي ضمن نظرية هكشر –اولين، والمتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة كما ركزت سنغافورة على ثلاث عناصر للسياسة التجارية وهي (ترويج التجارة، البنية التحتية للتجارة، العلاقات التجارية)، وكانت بداية مشوارها الصناعي بالصناعات الكثيفة واعتمدت على إستراتيجية إحلال الواردات ولكن تكن لهذه الإستراتيجية أي جدوى، فلجأت إلى إستراتيجية تشجيع الصادرات من خلال إنشاء المناطق الحرة ومنح إعفاءات ضريبية وحوافز التصدير من اجل جلب المستثمرين الأجانب ومن هنا اتجهت سنغافورة إلى التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية والاقتصادية، نقل التكنولوجيا الحديثة ،تشجيع الصناعات التحويلية، تكوين القوة العاملة لاكتساب المهارات مما جعل سنغافورة تحقق نموا مستقرا في اقتصادها، ومن هنا يرى الباحث ضرورة تنمية الجزائر الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل جزءا مهما ومصدر جديد لاستغلال الموارد المحلية.

❖ **دراسة (شليحي الطاهر وبن موفق زروق، 2018) :**

"المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التنويع الاقتصادي في البلدان النامية وأهميته في مواجهة التقلبات الاقتصاد، حيث ركز الباحثان على الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية لاعتمادهما على مداخيل المحروقات واهم البرامج التي اتخذتها لتنويع هياكلها الاقتصادية وهذا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي بالاستناد إلى مقاييس و مؤشرات التنويع الاقتصادي وفقا للأداء الاقتصادي.

ومن النتائج التي كشفت عنها الدراسة هي أن العديد من البلدان النامية لم تحقق النتائج المرجوة بالرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها والاستراتيجيات التي اتخذتها بهدف تنويع اقتصاديتها، بالإضافة إلى ذلك أن هدف تنمية الاقتصاد بعيدا عن عائدات المحروقات لا يزال بعيد المنال، كما يتطلب قياس نجاح الدول النفطية في تحقيق التنويع الاقتصادي تحليل نمو نتاجها المحلي في كلا القطاعين النفطي وغير النفطي وبالإشارة إلى إيراداتها النفطية والتأكيد أيضا على صادراتها.

❖ **دراسة (Akram Esanov):**

"التنويع الاقتصادي: ديناميكيات ومحددات وانعكاسات على السياسات "

تهدف هذه الورقة للبحث في محددات التنويع الاقتصادي عبر البلدان حيث تقوم بتحليل أنماط التنويع والبحث في العوامل التي أثرت على التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات.

باستخدام المنهج التحليلي للمنحنيات التي تعرض ديناميكيات تنويع الصادرات في الاقتصاديات المتقدمة والأسواق الناشئة والبلدان الغنية بالموارد، تم فحص محددات التنويع في مجموعة واسعة من البلدان، وخاصة تلك التي تعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على الموارد الطبيعية.

أوضح تحليل الاتجاه الزمني للاقتصاديات المتقدمة والأسواق الناشئة والبلدان الغنية بالموارد أن مستوى التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات أقل بكثير في البلدان الغنية بالموارد، مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة والأسواق الناشئة. علاوة على ذلك وجدت الدراسة أن تركيبة الصادرات في البلدان الغنية بالموارد ليست فقط شديدة التنوع ولكنها أيضًا أقل تطورًا من الناحية التكنولوجية من البلدان الأخرى في العينة. بمرور الوقت، لم يشهد كل من مستوى التنويع وتطور المنتجات في البلدان الغنية بالموارد تغيرًا طفيفًا وظل عند المستويات الأدنىكما أظهر هذا التحليل أن البنية التحتية وجودة المؤسسات من المحددات الهامة للتنويع الاقتصادي وأسفر التحليل التجريبي المقتصر على البلدان الغنية بالموارد عن نتائج مماثلة.

❖ **دراسة (Maria Chincherem Uzonwanne, 2015) :**

"التنويع الاقتصادي في نيجيريا في مواجهة تضاؤل عائدات النفط"

هدفت هذه الورقة إلى إجراء تحليل متعمق لاتجاه ومساهمة قطاعات إدارة الموارد البشرية والزراعية في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد النيجيري في مواجهة تضاؤل عائدات النفط المستخدمة.

تستخدم الورقة المنهج الوصفي التحليلي حيث أظهرت البيانات المقدمة أن اعتماد نيجيريا المفرط على النفط قد ساهم في سوء إدارة رأس المال البشري والموارد مما أدى إلى هجرة العديد من المواطنين الموهوبين في البلاد إلى بلدان أخرى بحثًا عن حياة أفضل، علاوة على ذلك تظهر أيضا أن إهمال الزراعة أدى إلى انخفاض مستمر في الناتج المحلي الإجمالي للبلد كما سيلاحظ أن أي حكومة تدير اقتصادًا أحاديًا تعلن نعيها الاقتصادي، لذلك فإن الشيء الوحيد الذي سينقذ نيجيريا من أزمتها الاقتصادية الآن أو في المستقبل هو تنويع اقتصادها، وبالمثل يجب أن يكون لدى الحكومة الإرادة السياسية للقيام بالمطلوب وتطوير اقتصاد غير متجانس فلا ينبغي أن تكون الدعوة الواضحة إلى التنويع مسؤولية الحكومة فقط.

❖ **دراسة (Zainal Aznam Yusof) :**

"التنويع الاقتصادي : حالة ماليزيا"

تتناول هذه الورقة تنوع الاقتصاد الماليزي على مدار الأربعين عامًا الماضية، مع التركيز على عملية التنويع والسياسات التي عززت الإنتاج وتنويع الصادرات، يلخص القسم الثاني التغييرات الهيكلية والاتجاهات في التنويع بينما ينظر القسم الثالث في السياسات والاستراتيجيات الحالية التي كان لها تأثير على التنويع، كما تمت مناقشة مزيج السياسات ومحددات التنويع في القسم الرابع بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المنحنيات والجداول.

أظهر السجل الحافل للاقتصاد الماليزي أن التنويع لعب دورًا رئيسيًا في الحفاظ على نمو الاقتصاد حيث كانت إستراتيجية رئيسية للنمو الاقتصادي والتغييرات الهيكلية، كما أن كانت سياسة سعر الصرف تهدف بالأول للحفاظ على النظام في سوق الصرف الأجنبي ولم تُستخدم لترويج الصادرات، بالجانب عززت السياسات التجارية استدامة انفتاح الاقتصاد على كل من التجارة وتدفقات رأس المال وكان التعزيز والدعم المقدمان لنمو قطاع التصنيع أمرًا أساسيًا في تنويع الاقتصاد وإعادة هيكلته. تسلط القصة الماليزية الضوء على حقيقة أن سياسة التنويع تتطلب منظورًا طويل المدى، إذ النتيجة لا تظهر إلا على المدى الطويل ويلزم بذل جهود متضافرة لتوجيه الموارد وخاصة المالية وبناء مؤسسات فعالة.

❖ **دراسة (Lesego Sekwati,) :**

"بوتسوانا : رسالة حول التنويع الاقتصادي"

تتفاقم التحديات بسبب حقيقة أن قطاع الموارد المهيمن مرتبط بشكل ضعيف ببقية الاقتصاد حيث لا يزال اقتصاد بوتسوانا يعتمد بشكل كبير على قطاع تعدين الماس.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى احتمالات عدم التنويع في بوتسوانا بالرغم من السياسات المتخذة حيث أنه لم تظهر أي نتيجة من الوزن الثقيل، فهل تم توجيه السياسات أو الحوافز بشكل خاطئ؟ ما مدى التزام الحكومة بالبحث والتطوير؟ مقارنة بالدول الصاعدة إقتصاديا ،هل هذا يحدث في بوتسوانا؟ حيث يتعين فقط إنشاء مؤسسات جديدة لإجراء البحوث بل استخدام المؤسسات القائمة بشكل أكثر فعالية من خلال توفير الأموال للبحوث ذات الصلة بالصناعة وذلك نظرا لعدم التوافق بين المهارات المطلوبة من قبل الصناعة، والخريجين الذين تنتجهم مؤسسات التعليم العالي في بوتسوانا، في حين أنه من المهم للمؤسسات أن تراجع نفسها باستمرار للتأكد من أنها لا تزال ذات صلة.

❖ **دراسة (لزهاري زواويد و عبدالجليل طواهير،2018) :**

"دور التنويع الاقتصادي في دعم التنافسية و تحقيق التنمية : التجربة الهندية نموذجا"

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التنويع في زيادة فعالية ونمو الاقتصاد المتحرر باعتباره أسلوب فعال وإستراتيجي لزيادة القدرة التنافسية، بإتباع المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة لدراسة تطورات الاقتصاد الهندي و إبراز أهمية التنويع فيه.

تبين من الدراسة أن الهند تعد من بين الدول الرائدة في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسبب يعود إلى سياستها المنفتحة في هذا المجال وإلى الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، وأن توجهها نحو اقتصاديات السوق الحر حقق التنمية الاقتصادية المنشود بها، خلصت نتيجة البحث ككل إلى إرجاح الهند كتجربة يمكن الاستفادة منها، وبالرغم من احتوائها على تعقيدات كثيرة كالتعدد في الأعراق و الأديان و اللغات وغيرها.

❖ **دراسة (تواتي إبراهيم محمد السعيد و مداني بهاء الدين،2020) :**

"دور استخدام الطاقات المتجددة في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر : دراسة حالة الصين للفترة 1990-2018"

تهدف الدراسة إلى البحث في استخدام الطاقات المتجددة في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل تفكيك إحصائيات الدراسة وتحليلها وخصت الدراسة بالذكر حالة الصين لأنها من بين الدول التي سعت إلى تشجيع الطاقات المتجددة وتطوير صناعتها والتي أضحت تجربتها في هذا المجال من التجارب الجديرة بالاهتمام ما جعلها محور التحول العالمي للطاقة الذي يحركه التغير التكنولوجي .

أفادت تحليل إحصائيات الاقتصاد الأخضر على اعتباره العنصر الرئيسي للتحكم الجيد في الطاقات المتجددة إلى احتلال الصين الريادة عالميا في مجال استخراج الطاقة من مصادر متجددة وكيفية مساهمة مشاريعها في تحقيق المكاسب الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية إضافة إلى الحفاظ على الموروث البيئي للأجيال القادمة.

❖ **دراسة (Paterne Ndjambou, 2013) :**

"التنوع الإقليمي في الغابون: التحديات، المحددات، الإستراتيجيات، الشروط والآفاق"

تبحث هذه الأطروحة في تنويع الاقتصاد الغابوني لمواجهة تحديات التنمية التي تواجهها البلاد من سنة 1980 إلى 2010. نظرا لتحول اقتصادها إلى اقتصاد ريعي لاقتصار النشاطات الاقتصادية على الموارد الطبيعية فقط، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج التجريبي لتفسير العلاقة بين كل من رأس المال، الاستثمارات الأجنبية، معدلات التضخم، سعر الصرف.

وتوصل إلى احتمالية تحقيق الغابون التنويع من خلال المناجم واستغلال الموارد المعدنية إضافة إلى الطاقات المتجددة، الخدمات المالية والمصرفية، كما أظهرت النتائج الإحصائية أن التنويع الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بسعر الصرف، التضخم والانفتاح التجاري.

خلاصة:

من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنويع اتضح لنا أنها تتفق على ضرورة التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية البترولية كونها من أهم العناصر التي تحدد المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدى بعض الدول النفطية حيث هدفت إلى اقتراح بدائل للتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، وكذلك اتفاقها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت على المنهج التحليل الإحصائي و المقارنة والمنهج الوصفي.

وما يميز الدراسات السابقة على الدراسة الحالية كونها تقيس درجة التنويع الاقتصادي خارج المحروقات حيث ركزت على الفترة (1990-2020) وهذه الفترة نراها أكثر مناسبة لدراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث
دراسة وصفية تحليلية قياسية للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم النظرية حول موضوع التنويع الاقتصادي وأهم مقومات نجاحه ومعوقاته، وكذا واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، كما تطرقنا أيضا في الفصل الثاني إلى أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا، نحاول في هذا الفصل دراسة و تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2020 وذلك من خلال ثلاثة أقسام نتناول من خلالها تحليل تطور سلاسل المتغيرات، كما سنخصص جزءا للدراسة القياسية لأثر كل من التجارة الخارجية، إجمالي تراكم رأس المال الثابت، سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات كمقياس للتنويع الاقتصادي ،ومن اجل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى 3أقسام:

- **I .دراسة وصفية تحليلية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر.**
- **II .دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر.**
- **III.دراسة قياسية لأثر مؤشرات التنويع الاقتصادي على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة (1990-2020).**

I .دراسة وصفية تحليلية للصادرات خارج المحروقات:

عملت الجزائر جاهدة على ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك بانتهاجها لإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة العملة ... الخ، حيث عملت على تدعيم المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية من خلال إصدار عدة قوانين تعطي امتيازات ضريبية ومالية للمؤسسات المصدرة، ولكن رغم كل الجهود لم تنجح الجزائر في هذه السياسة إلى حد بعيد، وهذا ما سنبينه من خلال تقديمنا وتحليلنا للإحصائيات المتعلقة بتطور الصادرات خارج المحروقات، تراكم رأس المال الثابت، التجارة الخارجية، سعر الصرف.

1. ا .أنواع الصادرات خارج المحروقات:

تعاني الجزائر بضعف صادراتها غير النفطية، والتي تتمثل في المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، الصناعات الكيميائية، المنتجات المعدنية، الأجهزة الكهربائية، آلات النقل، المنتجات الورقيةّ..إلخ ، والجدول التالي يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات:

جدول رقم (07):التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2018

السنوات	مواد غذائية	منتجات نصف مصنعة	مواد التجهيز الزراعية	مواد التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية غير غذائية
2000	32	465	11	47	13
2001	28	504	22	45	12
2002	35	551	20	50	27
2003	48	509	1	30	35
2004	59	571	0	47	14
2005	67	651	0	36	19
2006	73	828	1	44	43
2007	92	988	1	44	34
2008	119	1384	1	67	32
2009	113	692	0	42	49
2010	305	1060.25	0	27	33
2011	357	1495	0	36	16
2012	314	1519	1	30	18
2013	402	1608	0	25	18
2014	323	2350	2	15	10
2015	239	1685	0	17	11
2016	327	1299	0	53	18
2017	349	1410	0	78	20
2018	373	2242	0	90	33

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بنك الجزائر

من خلال الجدول يتضح لنا خمس مجموعات تدخل في تشكيل هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018)، والملاحظ أن تصدر المنتجات النصف مصنعة، في المرتبة الأولى وقد تراوحت قيمها بين 465 مليون دولار كحد أدنى سنة 2000 و 1060.25 مليون دولار كحد أقصى سنة 2018 والسبب في ذلك أن نمو هذه المنتجات متعلق بنمو الصادرات النفطية، ثم تأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية والتي تتمثل أساسا في: التمور والخضر، تقدر أدنى قيمة لها 28 م.د سنة 2001 وأقصى حد 402م.د سنة 2013 إلا أن هذه القيمة لم تنخفض كثيرا في السنوات الموالية وهذا بفعل ارتفاع جهود الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي، أما المرتبة الثالثة فتحتلها مواد التجهيز الصناعية بقيمة دنيوية مقدرة ب25م.د سنة 2013 وأقصى قيمة سجلتها سنة 2018 تقدر ب 90م.د ما يدل على تسجيل قيم متذبذبة وتتمثل في منتجات التجهيز المستعملة في البناء والصحة والأشغال العمومية، وفي المرتبة الرابعة والخامسة نجد السلع الاستهلاكية ومواد التجهيز الفلاحية على الترتيب والتي تتكون منتجاتها من الجرارات والأجهزة الميكانيكية.

2. ا . تحليل تطور معدلات الصادرات خارج المحروقات:

نلخص تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنوات	نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات ب %	السنوات	نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات ب %
1990	3.27	**2006**	2.16
1991	3.10	**2007**	2.21
1992	4.14	**2008**	2.44
1993	4.74	**2009**	2.35
1994	3.44	**2010**	2.67
1995	4.97	**2011**	2.80
1996	6.58	**2012**	2.86
1997	3.67	**2013**	3.09
1998	3.50	**2014**	4.01
1999	3.49	**2015**	5.45
2000	2.77	**2016**	6.16
2001	3.38	**2017**	5.46
2002	3.90	**2018**	5.39
2003	2.73	**2019**	.591
2004	2.43	**2020**	5.73
2005	1.97		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

تبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تطور معدل الصادرات خارج المحروقات متذبذبة طوال فترة الدراسة، حيث تراوحت نسبتها ما بين 1.97% كحد أدنى و 6.58% كحد أقصى والرسم البياني التالي يبين تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة المدروسة (1990-2020) لتحليل مساره أكثر :

الشكل رقم(01): تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

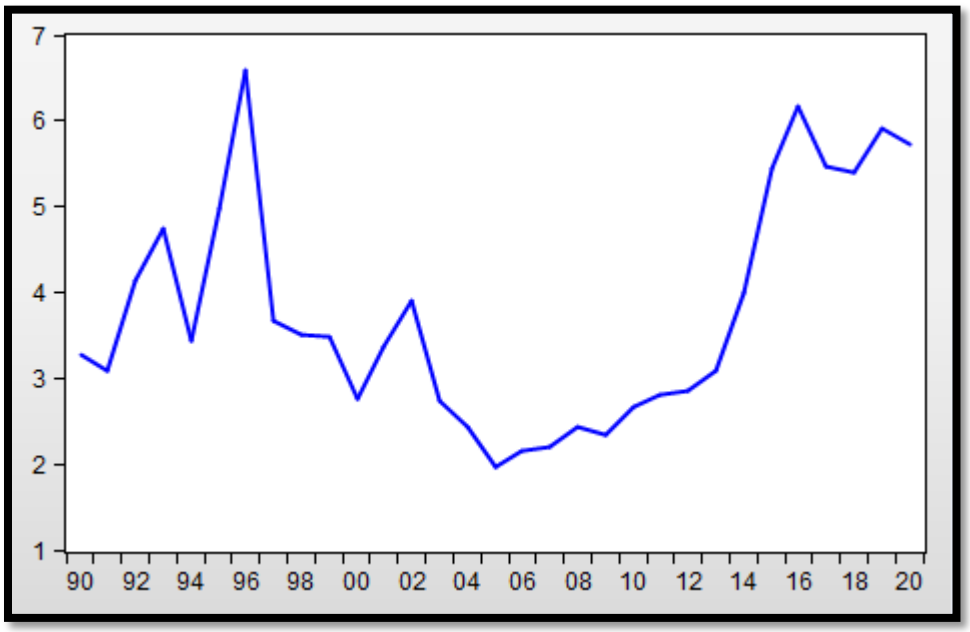

المصدر. من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال هذا الشكل البياني أن الصادرات غير النفطية سجلت تذبذبات مستمرة حيث أن سنة 1996 هي السنة التي سجلت فيها اكبر نسبة مساهمة ب 6.58 % وهذا الارتفاع المحسوس مقارنة بباقي السنوات كان نتيجة لتسديد الجزائر لجزء من ديونها إلى روسيا على شكل بضائع، و بقت متذبذبة لغاية سنة 2008 التي عرفت انخفاض مفاجئ لتصل النسبة إلى 2.44 %وهذا راجع للازمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008، ولكن مع حلول 2010 إلى غاية 2016 ارتفعت الحصيلة وهذا بسبب تبني الحكومة نموذج للنمو الاقتصادي الجديد القائم على أساس تنويع الصادرات وتنميها خارج المحروقات ومواجهة الأزمات النفطية الذي جاء بعد انهيار أسعار البترول سنة 2016 حيث انخفضت الأسعار لتصل إلى 40 دولار للبرميل ما يليه انخفاض في الصادرات المحروقات وقدر هذا الانخفاض ب 27917 سنة 2016 ، وهدا ما أدى إلى ارتفاع في حجم الصادرات خارج المحروقات أي الارتفاع الحاصل في نسبة الصادرات الغير النفطية ليس بسبب ارتفاع قيمتها بل لانخفاض قيمة الصادرات المحروقات وهذا راجع لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الكلية الجزائرية، أما باقي السنوات فقد

كانت معظم النسب في حدود 5% فهو راجع أيضا إلى انخفاض أسعار البترول وأيضا بسبب أزمة الكوفيد-19 التي كانت في نهاية 2019

II .دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات التنويع الاقتصادي:

هناك الكثير من مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر من بينها ما يلي:

1. II .إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي) تحسينات الأراضي (الأسوار، الخنادق، قنوات تصريف المياه، الخ)، مشتريات الآلات، الماكينات والمعدات، إنشاء الطرق، السكك الحديدية وما شابه، بما في ذلك المدارس، المكاتب، المستشفيات، المساكن الخاصة، المباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فان صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال. والجدول التالي يوضح تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (1990-2020):

الجدول رقم (09): تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنوات	تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت ب%	السنوات	تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت ب%
1990	26.97	**2006**	22.17
1991	25.86	**2007**	26.32
1992	27.07	**2008**	29.23
1993	27.01	**2009**	38.24
1994	28.40	**2010**	36.28
1995	29.14	**2011**	31.67
1996	24.88	**2012**	30.80
1997	22.95	**2013**	34.18
1998	25.75	**2014**	36.82
1999	24.39	**2015**	42.26
2000	20.68	**2016**	43.07
2001	22.84	**2017**	40.78
2002	24.57	**2018**	40.26
2003	24.09	**2019**	38.56
2004	24.02	**2020**	41.02
2005	22.37		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

والشكل 2 يبين لنا بوضوح تطور مستوى إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

الشكل رقم (02): تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

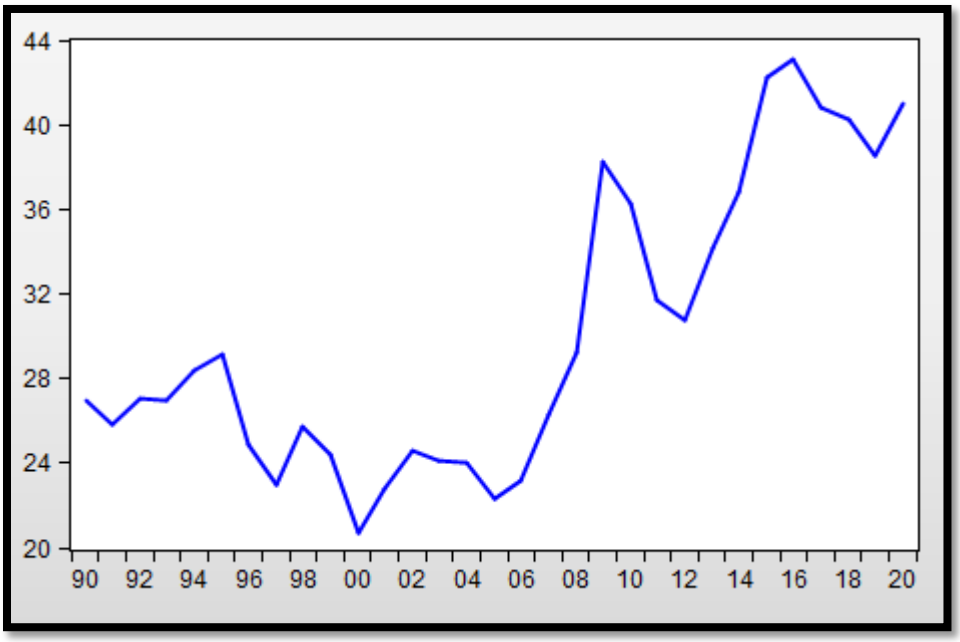

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews10

من خلال تحليلنا للجدول و الشكل السابقين نلاحظ خلال الفترة (1990-2008) انه سجل استقرار نسبي حيث تراوحت قيم إجمالي تراكم رأس المال الثابت ما بين 20.68% و 29.23% خلال هذه الفترة، وهذا بسبب مشاكل الاقتصاد الجزائري و اللجوء إلى العالم الخارجي كالمؤسسات المالية الدولية "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، أما الفترة ما بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2016 عرفت ارتفاعا ليصل إلى الذروة بقيمة 43.07% وهذا الارتفاع راجع لتطبيق برنامج الإنعاش الخماسي إلى جانب ارتفاع أسعار البترول و التشجيع على الاستثمار بالإضافة إلى تحرير القطاع المصرفي ودخول بنوك أجنبية ساهمت في توفر رؤوس أموال جديدة، أما السنوات الدراسة المتبقية فعرفت انخفاض طفيف وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول خلال 3 سنوات متتالية 2017، 2018 ولكن في سنة 2019 انخفض تكوين رأس المال انخفاضا ملحوظا على اثر أزمة كوفيد-19 مما أدى إلى انخفاض قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات، ليرتفع مرة أخرى سنة 2020 بسبب ارتفاع إيرادات الجزائر من صادرات المحروقات بنسبة 57.3% حيث هذا الارتفاع أدى بدوره توفير سيولة مالية وهذا ما يساعد على تشجيع الاستثمار سواء استثمار محلي أو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. II .التجارة الخارجية:

تتعلق التجارة الخارجية ببيع وشراء السلع والخدمات خارج الحدود الجغرافية للبلد (أي بين دولة وأخرى)، حيث تعرف بأنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. (حسان وكريم، 2019، ص01) .والجدول التالي يوضح تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2020):

الجدول رقم (10): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنوات	تطور التجارة الخارجية ب %	السنوات	تطور التجارة الخارجية ب %
1990	37.75	**2006**	65.13
1991	42.25	**2007**	65.55
1992	40.71	**2008**	69.86
1993	40.57	**2009**	61.57
1994	44.67	**2010**	60.52
1995	50.46	**2011**	60.11
1996	48.21	**2012**	58.82
1997	46.52	**2013**	57.70
1998	40.32	**2014**	55.19
1999	44.82	**2015**	57.95
2000	56.94	**2016**	57.41
2001	53.11	**2017**	57.06
2002	54.35	**2018**	56.90
2003	56.15	**2019**	57.33
2004	59.39	**2020**	57.17
2005	65		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا إحصائيات الاونكتاد

ويمكن عرض معطيات الجدول 9 بصورة أوضح من خلال الشكل 3 الموالي:

الشكل رقم(03): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

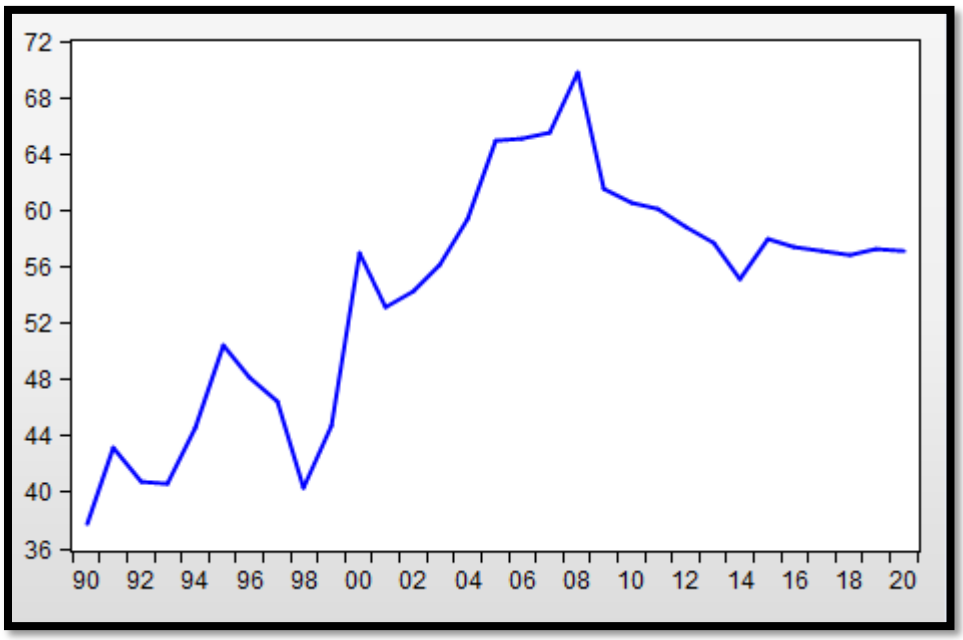

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews 10

من خلال معطيات الجدول و الشكل السابقين تبين أن التجارة الخارجية شهدت تحسنا ملحوظا مع بداية سنة 1990 وهذا بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بعد أزمة النفط 1986 وذلك بتبني سياسة تجارية خارجية أكثر تفتحا على العالم الخارجي إضافة إلى بداية الأزمة السياسة ومحاولة تغير النظام الاقتصادي من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بالانفتاح على الأسواق الدولية كمحاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أما باقي السنوات اغلبها سجلت قيم متذبذبة ومع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2004 فقد تحسنت التجارة الخارجية بسبب ارتفاع الصادرات المحروقات كما ارتفعت أيضا الواردات حيث ارتفع الطلب المحلي على السلع و الخدمات تواصل هذا الارتفاع خلال أربع سنوات متتالية 2005، 2006، 2007، 2008 وأخذت القيم التالية على التوالي 65% 65.13% 65.55% 69.86% مع العلم أن مستويات التجارة الخارجية بدأت تنخفض مع منتصف سنة 2008 نظرا للازمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي إذ وصلت إلى 61.57% سنة 2009 ومنذ هذه السنة وهي في انخفاض لغاية سنة 2014 وهذا بالطبع راجع للانخفاض المستمر في أسعار البترول، ثم ترتفع مرة أخرى بحوالي 2.76% سنة 2015 لتصبح 57.9% وهذا اثر التقليص في حجم الواردات و ارتفاع طفيف في حجم الصادرات الإجمالية وبقت مستقرة حتى انخفضت خلال الفترة (2019 -2020) تزامنا مع الأزمة العالمية أزمة كوفيد-19 حيث أثرت بشكل مباشر على التجارة الخارجية بسبب تدابير الإغلاق الإلزامية لوقف انتشار الوباء المتخذة من طرف الدول، كما يلاحظ أن الصادرات الجزائر خلال تلك الفترة كانت بنسبة كبيرة للبترول والغاز الطبيعي.

3. II .سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف وفقا لقوى الطلب والعرض في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات، ويعرف سعر الصرف على انه عدد من الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو لهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات.(محمود،1966). والجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2020):

الجدول رقم (11): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2020

السنوات	سعر الصرف الدينار/$	السنوات	سعر الصرف الدينار/$
1990	8.96	**2006**	72.65
1991	18.48	**2007**	69.29
1992	21.83	**2008**	64.58
1993	23.35	**2009**	72.65
1994	35.07	**2010**	74.39
1995	47.66	**2011**	73.94
1996	54.75	**2012**	77.54
1997	57.71	**2013**	79.37
1998	58.74	**2014**	80.58
1999	66.57	**2015**	100.69
2000	75.26	**2016**	109.44
2001	77.22	**2017**	110.97
2002	79.68	**2018**	116.59
2003	77.39	**2019**	119.35
2004	72.06	**2020**	126.78
2005	73.28		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على موقع بنك الجزائر

واخدنا الشكل التالي ترجمة بيانية للجدول اعلاه:

الشكل رقم(04): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2020

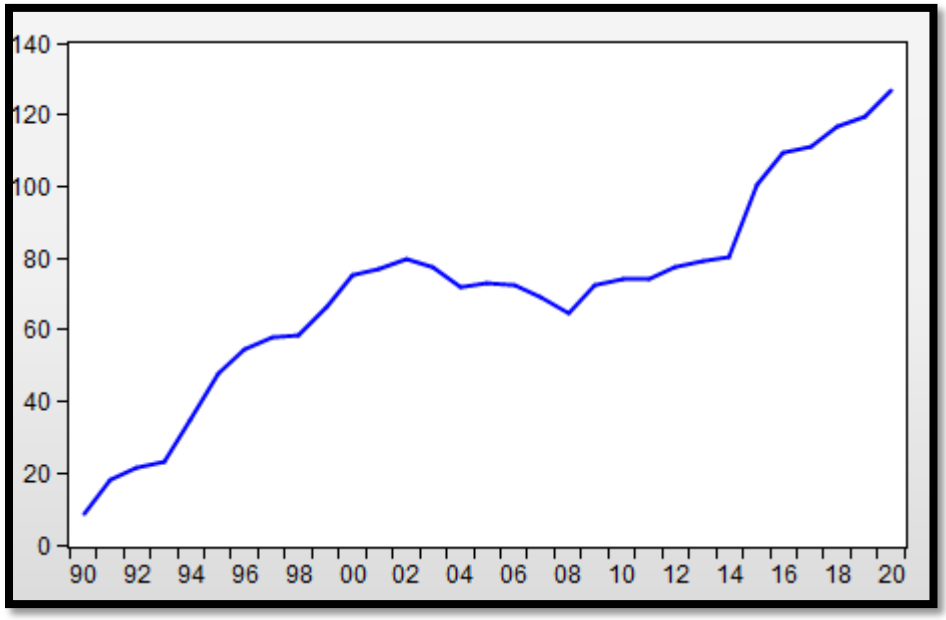

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه انه سجل انخفاض تدريجي في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من سنة 1990 إلى غاية 1999 مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات بشكل كبير وهذا راجع لانهيار أسعار النفط سنة 1986 مما استوجب خلال هذه الفترة إجراء إصلاحات مالية ونقدية جذرية هادفة إلى إعادة الاستقرار النقدي ومن بين هذه الإصلاحات قرار تخفيض الدينار الذي اتخذه مجلس النقد والقرض، تأسيس سوق الصرف ما بين البنوك من قبل بنك الجزائر حيث يتحدد سعر الصرف في هذه السوق وفق عاملي العرض والطلب ...وبعض الإصلاحات، أما الفترة ما بين (2000-2002) فقد استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة وهذا راجع إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 انهيار برجي التجارة العالميين، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.26دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002، وفي الفترة 2003-2007 ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.39 سنة 2003 إلى 64.58 سنة 2008 وهذا بسبب التحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول مما أدى هذا التحسن إلى زيادة حجم الصادرات البترولية وبالتالي ارتفاع العائدات النفطية ومنه ارتفاع قيمة الدينار، ثم نلاحظ انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار من 64.58 سنة 2008 إلى 72.65 سنة 2009 وهذا راجع للازمة المالية العالمية والتي شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة قفزت أسعار النفط من 150 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 40 دولار للبرميل سنة 2009 ، واستمر هذا الانخفاض خلال الفترة (2010-2020) وهذا راجع إلى عدة عوامل يتمثل إلى الركود في قطاع المحروقات التي كانت من أسبابه (انخفاض أسعار النفط سنة2014، أزمة منطقة اليورو) حيث أن من تداعيات الركود الاقتصادي هو انخفاض قيمة العملة، الأمر الذي أدى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية، انخفاض الصادرات الجزائرية المرتبطة أسعارها بأسعار السوق الدولية.

III.دراسة قياسية لأثر مؤشرات التنويع الاقتصادي على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة (1990-2020):

من خلال هذا القسم سنحاول تكوين نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات (المتغير التابع) و المتغيرات المفسرة (إجمالي تكوين رأس المال الثابت SP ، سعر الصرف TAUX، التجارة الخارجية CE، خلال الفترة الممتدة من 1990-2020، حيث نحاول توضيح مدى تأثير هذه المتغيرات المفسرة على هذا المتغير التابع، بالإضافة أن تلك المتغيرات المستقلة لها أهمية كبيرة في وضع السياسات الملائمة من أجل الزيادة في نسبة التنويع الاقتصادي في الجزائر والمعبر عنه في هذه الدراسة بالصادرات خارج المحروقات.

III.1.البيانات المستخدمة في تقدير نموذج مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر بالبيانات السنوية للفترة (1990-2020)، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك الدولي، بنك الجزائر، المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية **(CNIS)** والاونكتاد.

III.2.الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لتقدير نموذج مؤشرات التنويع الاقتصادي تم الاعتماد أولا على تحليل السلاسل الزمنية، وعند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الطالبتين عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المفسرة حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل والوصول إلى أفضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى وكمرحلة ثانية تستخدم طريقة المربعات الصغرى لإعطاء التقدير الأمثل للتكامل المشترك.

III.3.الصياغة القياسية للنموذج :

تم تحديد النموذج القياسي بناءا على الدراسات السابقة النظريات الاقتصادية المتعلقة للتنويع الاقتصادي ، ويكون شكل الدالة على النحو التالي:

$$EXPO = f(Ce, Fdi, Sp, Taux, Agri, Inde, Serv, Inf)$$

كما تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل التنويع الاقتصادي، وقد اعتمدنا النموذج الخطي وصيغته كما يلي:

$$=C+ \quad C_1CE_t + \quad C_2\ FDI_t + \quad C_3SP_t + \quad C_4TAUX_t + C_5AGRI_t + EXPO_t$$
$$C_6INDE_t + C_7SERV_t + C_8INF_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

c: الحد الثابت

EXPO: الصادرات خارج المحروقات

CE: التجارة الخارجية

FDI: استثمار أجنبي مباشر

SP: إجمالي تكوين رأس المال الثابت

TAUX: سعر الصرف

AGRI: القطاع الفلاحي

INDE: القطاع الصناعي

SERV: قطاع الخدمات

INF: معدل التضخم

ε_t: حد الخطأ العشوائي

ولايجاد أفضل معادلة انحدار للنموذج تم استعمال طريقة (**stepwise**) التي بموجبها يتم إدخال واستبعاد المتغيرات عن طريق تحديد مستوى المعنوية

وبعد القيام بعدة اختبارات تم الوصول إلى نموذج انحدار خطي متعدد، فيكون النموذج كما يلي:

$$EXPO = f(Ce, Sp, Taux)$$

$$=C+ C_1CE_t + C_2SP_t + C_3TAUX_t + \varepsilon_t EXPO_t$$

حيث أن :

c: الحد الثابت

EXPO: الصادرات خارج المحروقات

CE: التجارة الخارجية

المتغير	الفرق	ADF

SP: إجمالي تكوين رأس المال الثابت

TAUX: سعر الصرف

ε_t: حد الخطأ العشوائي

4.III.دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها. ورغم تعدد اختبارات جدر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار **ديكي فولر المطور (ADF)**، واختبار **فيليب بيرون (PP)**، فإذا كانت السلسلة غير مستقرة في المستوى أي وجود جذر الوحدة وبالتالي نقول أنها غير ساكنة من الدرجة الصفرية I (0)، بعدها نعيد اختبار الإستقرارية عند الفرق الأول، فإذا استقرت هنا نقول أنها ساكنة من الدرجةI (1) ، والتي تقوم على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ H_0: سلسلة زمنية غير مستقرة (وجود جذر الوحدة)

		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10 %	القرار
Expo	Expo	-0.04	-2.64	-1.95	-1.61	قبول H_0
	D(expo)	-5.84	-2.64	-1.95	-1.61	رفض H_0
Ce	Ce	0.57	-2.64	-1.95	-1.61	قبول H_0
	D(ce)	-5.64	-2.64	-1.95	-1.61	رفض H_0
Sp	Sp	0.72	-2.64	-1.95	-1.61	قبول H_0
	D(sp)	-4.28	-2.64	-1.95	-1.61	رفض H_0
Taux	Taux	3.04	-2.64	-1.95	-1.61	قبول H_0
	D(taux)	-3.01	-2.64	-1.95	-1.61	رفض H_0

✓ H_1:سلسلة زمنية مستقرة (عدم وجود جذر الرحدة)

جدول رقم (12) : اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic " ADF

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews10

الجدول رقم (13) : اختبار الإستقرارية باستعمال اختبارpp

المتغير	الفرق	PP				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10 %	القرار
EXPO	Expo	0.21	-2.64	-1.95	-1.61	قبول H_0
	D(expo)	-5.97	-2.64	-1.95	-1.61	رفض H_0
Ce	Ce	0.72	-2.64	-1.95	-1.61	قبول H_0
	D(ce)	-5.71	-2.64	-1.95	-1.61	رفض H_0

SP	Sp	1.13	-2.64	-1.95	-1.62	قبول H_0
	D(sp)	-4.16	-2.64	-1.95	-1.61	رفض H_0
TAUX	Taux	2.22	-2.64	-1.95	-1.61	قبول H_0
	D(taux)	-2.92	-2.64	-1.95	-1.61	رفض H_0

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews10

نلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه وبعد إجراء الاختبارين (ADF) و (PP) انه يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة أي متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، إلا أنه لا يمكن قبول هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني عدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي نقول أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى(0) **I** و ساكنة من رتبة **I**(1) و من تم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN.

5.III.اختبار إمكانية التكامل المشترك لمتغيرات النموذج:

على ضوء اختبار الإستقرارية اتضح أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نجري اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN، حيث يتفوق هذا الاختبار على اختبار Granger و Engle، لأنه يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، و يسمح أيضا بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار مقدراته أكثر استقرارا واقل تحيزا خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون عند المستوى.

الجدول رقم (14): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال

لاشيء	0.86	108.54	47.85	0.00
على الأكثر 1	0.69	55.69	29.79	0.00
على الأكثر 2	0.51	24.89	15.49	0.0014
على الأكثر 3	0.20	6.10	3.84	0.0135
فرضيات عدد متجهات التكامل	**القيمة الذاتية**	**اختبار القيم المميزة العظمى****	**القيمة الحرجة %5**	**الاحتمال**
لاشيء	0.86	52	27.58	0.00
على الأكثر 1	0.69	30.79	21.13	0.0016
على الأكثر 2	0.51	18.78	14.26	0.0090
على الأكثر 3	0.20	6.10	3.84	0.0135

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews10

*يشير اختبار الأثر إلى وجود R=4 عند مستوى معنوية 0.05

**يشير اختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود R=4 عند مستوى معنوية 0.05

-رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05

يوضح الجدول (14) نتائج اختبار الأثر للفرضية العدمية القائلة بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي R، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب اكبر من القيمة الجدولية بجميع الصفوف وعليه نرفض الفرض العدم ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بان عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوي R+1 أيضا يؤيد ويقوي من النتيجة السابقة. ومنه فإن R=4 مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الغير النفطية واهم مؤشرات التنويع الاقتصادي.

III.6.تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى (OLS) واختبار صلاحيته:

بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية ووجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة، سنقوم الآن بتقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، باعتبارها من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية حيث تعطي مقدرات خطية غير متحيزة، بالإضافة أنها تمتاز بخصائص وفرضيات لتقدير نموذج الانحدار الخطي، تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج على النحو التالي كما هو موضح في الجدول رقم (15):

الجدول (15): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى

المتغير التابع			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائيةt**	**الإحتمال**
CE	-0.11	-4.83	0.000
SP	0.07	2.42	0.022
TAUX	0.02	3.10	0.004
C	6.15	4.58	0.000
DW = 1.32	**AJD R^2 = 0.57**		**R^2=0.62**

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews10

يبين الجدول رقم (15) نتائج التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى MCO لتفسير العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والمتغيرات الاقتصادية التالية: التجارة الخارجية، تراكم رأس المال الثابت، سعر الصرف، كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية، وبلغ معامل التحديد 0.62 هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته % 62 من التغير في الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري أما النسبة المتبقية أي 38% فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، كما قدر معامل التحديد المصحح ب 0.57 وهو قريب من 1 وبالتالي المتغيرات المستقلة التجارة الخارجية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف تفسر الصادرات خارج المحروقات بدرجة قوية وما تعادل ب57% أي أن التغير الذي يحدث في الصادرات خارج المحروقات نتيجة التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة، وباقي التغيرات المقدرة ب 43% خاضعة لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، إضافة على ذلك لدينا $F_{\text{prob}} = 0.000 < 0.05$ وهذا ما يدل

على جودة النموذج المدروس وعليه فالنموذج ككل معنوي إحصائيا، والمعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة:

التفسير الاقتصادي:

من خلال الجدول رقم (15) نستنتج النتائج التالية:

- ✓ نلاحظ معنوية التأثير السلبي بين الصادرات خارج المحروقات و التجارة الخارجية، أي وجود علاقة عكسية بين الصادرات خارج المحروقات والتجارة الخارجية، حيث كلما ارتفعت التجارة الخارجية بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض الصادرات خارج المحروقات ب0.11 نقطة مئوية ، حيث أن التجارة الخارجية في الجزائر تعتمد على سلعة تصديرية واحدة والتي تتمثل في النفط، ما يدل على غياب التنويع بسلة الصادرات، مما يجعل اقتصاد البلاد أكثر عرضة للخطر نتيجة التقلبات الكبيرة سواء من ناحية تقلبات أسعارها بالأسواق العالمية أو من ناحية نضوب هذا المورد.
- ✓ نلاحظ معنوية التأثير الايجابي بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والصادرات خارج المحروقات أي وجود علاقة طردية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والصادرات خارج المحروقات، حيث أن ارتفاع SP بنقطة مئوية واحدة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات ب 0.07 نقطة مئوية، وهذا ما يوحي لنا ان القيام بالمشاريع الاستثمارية تساهم بشكل كبير في تحقيق التنوع في الاقتصاد الوطني.
- ✓ أما فيما يتعلق بمعدل سعر الصرف، فقد أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير الايجابي لهذا المتغير ولكن ضعيفة جدا، حيث ارتفاع معدل سعر الصرف بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات خارج المحروقات ب 0.02 نقطة، لان معظم الصادرات تكون في المحروقات وعليه زيادة سعر الصرف تكون قليلة لان هذا الأخير مقابل العمولات الأخرى ضعيف وهذا راجع إلى ضعف الاقتصاد الجزائري واعتماده بنسبة كبيرة على نقمة الذهب الأسود، كما يوجد سبب أخر ا لهذا الضعف والمتمثل في تطبيق الدولة لإستراتيجية تخفيض العملة .

7.III.اختبار جذر الوحدة للبواقي (kpss):

تم اكتشاف هذا الاختبار من طرف الباحثين " Kwiatkowski, Philips, Schmidt and Shin" (1992)، ويأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها التباين للبواقي غير ثابت عبر الزمن، وأيضا الحالة التي يتواجد فيها أكثر من جذر أحادي للوحدة وذلك عن طريق اختبار الفرضيتين التاليتين:

- ✓ H_0: سلسلة زمنية مستقرة (عدم وجود جذر الرحدة)
- ✓ H_1: سلسلة زمنية غير مستقرة (وجود جذر الوحدة)

جدول رقم (16) : سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (kpss)

عند المستوى	سلسة البواقي	القيم الحرجة عند 1 %	القيم الحرجة عند 5 %	القيم الحرجة عند 10 %
Kpss	0.10	0.73	0.46	0.34

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أن فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (kpss) عند مستوى معنوية 1 % 5%و10 % ، أي أن سلسة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة في المدى القصير مابين المتغيرات.

8.III.نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروق، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير، وهذا حسب Johansen et Juselius (1990).

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك القصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات.

جدول رقم (17) : نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ للنموذج

المتغير التابع D(EXPO)			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
C	-0.07	-0.45	0.65
D(ce)	-0.08	-1.87	0.07
D(sp)	0.005	0.10	0.91
D(taux)	0.05	-1.92	0.06
Ecm(-1)	-0.61	-3.35	0.002
R^2=0.37 F=3.74 DW=1.95			

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews10

يلاحظ من الجدول أن معامل حد التصحيح هو سالب (0.61-) ومعنوي (3.35-) وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في الصادرات خارج المحروقات يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن 61% من انحراف الصادرات خارج المحروقات عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام، كما نلاحظ عدم مساهمة كل من التجارة الخارجية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف في تفسير الصادرات خارج المحروقات في المدى القصير عند مستوى معنوية 0.05.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم دراسة وصفية تحليلية قياسية للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2020)، حيث جاءت على جزأين، خصصنا الجزء

الأول لدراسة وصفية تحليلية لكل من الصادرات خارج المحروقات، وبعض مؤشرات التنويع الاقتصادي (التجارة الخارجية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وسعر الصرف)، ومن خلال دراستنا لوضعية تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة محل الدراسة توصلنا إلى أنها كانت متذبذبة طوال تلك الفترة، أما وضعية مؤشرات التنويع الاقتصادي فكانت مستقرة باستثناء بعض الفترات التي شهدت أحداث هامة في الجزائر كانخفاض أسعار البترول. أما الجزء الثاني فتضمن دراسة قياسية لأثر كل من التجارة الخارجية، تكوين رأس المال الثابت، وسعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات كمقياس للتنويع الاقتصاد في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفترة (1990-2020)، وقد أظهرت النتائج من خلال الدراسة القياسية للنموذج المدروس ما يلي:

أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليب بيرون (PP) أن السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج متكاملة من الدرجة **I**(1) .

هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الغير النفطية واهم مؤشرات التنويع الاقتصادي.
أوضحت نتائج التقدير في المدى الطويل أن هناك علاقة عكسية بين التجارة الخارجية والصادرات خارج المحروقات، أما فيما يتعلق بإجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف فقد أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير الايجابي لهذه المتغيرات.

لقد توصلنا إلى أن سلسلة البواقي مستقرة، كونها لا تحتوي على جذر وحدوي باستعمال اختبار kpss.

وأخيرا أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وان سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 61%.

الخاتمة العامة

خاتمة:

لقي موضوع التنويع الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين والباحثين باعتباره الحل الرئيسي للخروج من التبعية للمحروقات من جهة ولتحقيق مسيرة تنموية اقتصادية للبلاد، أما من الناحية الاجتماعية فيحقق تعزيز الرفاهية و ضمان العيش الكريم للمواطن، وفي هذا الإطار قيمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول، حيث تعرضنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري والذي تضمن ماهية التنويع الاقتصادي وتطرقنا إلى الأهمية التي يحتلها لبناء اقتصاد سليم مع الإشارة إلى أهم التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، كما حاولنا التركيز على واقع الاقتصاد الجزائري بوصفه من أهم البلدان التي لديها مورد وحيد شبه مستديم، أما الفصل الثاني فتناولنا فيه مختلف الدراسات السابقة كونها تساهم بشكل كبير في تعزيز الدراسة و مساعدة الباحثين على الاطلاع بكل الجوانب المتعلقة بأدوات جمع البيانات و تدارك الأخطاء ،كما أن الهدف الرئيسي منها هو توحيد الدراسة الحالية إلى اكتشاف متغيرات جديدة تؤثر على الصادرات خارج المحروقات، وبالنسبة للفصل الثالث فقسمناه إلى جزأين، خصصنا في الجزء الأول مبحثين: الأول لدراسة وصفية تحليلية للصادرات خارج المحروقات والثاني لدراسة وصفية تحليلية لمؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما الجزء الثاني فتضمن دراسة قياسية لأثر بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وذلك من خلال تتبع مسارها منذ سنة **1990** إلى غاية **2020.**

من خلال دراستنا هذه نلخص إلى النتائج التالية، والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر اختبار لفرضياتها:

الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي الدخل، غير متنوع حيث يعتمد في نفقاته و مداخليه على إيرادات قطاع المحروقات هذا ما يؤكد أن الدولة الجزائية دولة ريعية بامتياز .

رغم مساعي الحكومة المتعاقبة للخروج من التبعية للمحروقات إلا أن غياب الحوكمة و الرشادة وصرامة التطبيق جعل من تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي حبر على الورق فقط، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة أخرى في ظل انخفاض أسعار لبترول وهذا ما يدل على بقائها غلى نفس النهج الاقتصادي ومحاولة تخطي الأزمة عند حدوثها بحلول ظرفية تستهدف على المدى القصير فقط.

تمتلك الجزائر الكثير من المقومات التي تمكنها من تحقيق تنوع في اقتصاديتها وإنهاء التبعية الاقتصادية للنفط عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها نحو القطاعات الراكدة والمحركة كالفلاحة، الصناعة والسياحة.

وجود علاقة عكسية بين الصادرات غير النفطية والتجارة الخارجية، حيث ظهرت معلماتها سالبة تقدر ب0.11 وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

أوضحت نتائج التقدير معنوية التأثير الايجابي بين الصادرات خارج المحروقات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

وجود علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- محمود حميدات، 2000، **مدخل للتحليل النقدي** – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2. المقالات و المجالات العلمية:

- اسماعيل صاري، بوضياف مختار،2019، **"سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الاول، الجزائر.
- ازروال محمد، 2018، **دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: قطاع الصناعات التحويلية نموذجا**، مجلة معالم وافاق اقتصادية، المجلد الثاني العدد الاول، المغرب.
- الشمري،كريم عبيس، حسان العزاوي، 2019، **"تحرير التجارة الخارجية واثارها على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة"**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 11ن العدد 3، جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد، العراق
- بن فريحة نجاة، نصاح سليمان، 2020، **"واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية- عرض تجارب بعض الدول-"** ، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد الثالث، العدد الاول، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر.
- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، 2014، **"التنويع الاقتصادي: مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 08، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق.
- عبد الحميد خالد هاشم، 2018، **"التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة فى المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد19، العدد1،جامعة القاهرة، مصر.
- عصماني رفيقة، 2018، **"مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي الى التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 09، جامعة البليدة، الجزائر.

3. الابحاث والدراسات:

- احمد ماجد، 2016، **دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، مبادرات الربع الثالث، وزارة الاقتصاد**، الامارات العربية المتحدة.

4. المؤتمرات و التقارير:

- الحارثي، 2013، "**مؤتمر التنمية المستدامة بين التخطيط والواقع**"، الجمعية الاقتصادية، سلطنة عمان.
- حسن فاطمة، داود سلمى، 2015، "**واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية دراسة تحليلية لاثر الانفاق العام على تنوع الناتج المحلي الاجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 – مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والامارات العربية المتحدة**"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنويع الاقتصادي، المملكة العربية السعودية.
- قطاع الشؤون السياسات الاقتصادية ادارة التخطيط ودعم القرار (2012)، "**تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة (2005-2010)**"، الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد

5. الرسائل والاطروحات:

- بن حدو امينة،2019 **اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاعات غير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية**" ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.

6. مواقع الانترنت:

- البنك الدولي: www.worldbank.org
- بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz
- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية **(CNIS):** www.douane.gov.dz
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد): https://unctad.org/statistics
- **دولة الامارات تجربة وحدوية ناجحة برؤية حكامها.... الدولة اثبتت قدرتها على النمو والتقدم والازدهار**، دبي، 2007، اطلع عليه يوم 2022/03/24، على الرابط: http://www.alriyadh.com/ 298395 .

II. المراجع باللغة الاجنبية:

Gelb. A (2010), **diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles,** Contribution préparée pour la séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement, alger, 4- 5 novembre.

الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة EXPO

Null Hypothesis: EXPO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.045651	0.6595
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXPO has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.219866	0.7432
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (2): نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة d(EXPO)

Null Hypothesis: D(EXPO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.840800	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(EXPO) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.970735	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (3): نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة (CE)

Null Hypothesis: CE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.573795	0.8346
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.725508	0.8663
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (4): نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة d(CE)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CE)

Null Hypothesis: D(CE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.649555	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: D(CE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.718856	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (5): نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة (SP)

Null Hypothesis: SP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.725097	0.8662
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: SP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.131641	0.9294
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (6): نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة d(SP)

Null Hypothesis: D(SP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.287962	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: D(SP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.164285	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (7): نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة (TAUX)

Null Hypothesis: TAUX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.046236	0.9990
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: TAUX has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.224575	0.9922
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (8): نتائج اختبارات الاستقرارية والجذر الوحدوي للسلسلة d(TAUX)

Null Hypothesis: D(TAUX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.019729	0.0039
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: D(TAUX) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.928247	0.0049
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (9): نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

Date: 05/18/22 Time: 12:05
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: EXPOR CE SP TAUX
Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.869021	108.5408	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.694074	55.69012	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.514555	24.89538	15.49471	0.0014
At most 3 *	0.209291	6.105453	3.841466	0.0135

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.869021	52.85068	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.694074	30.79474	21.13162	0.0016
At most 2 *	0.514555	18.78993	14.26460	0.0090
At most 3 *	0.209291	6.105453	3.841466	0.0135

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (10): نتائج مقدرات معلمات الاجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: EXPO
Method: Least Squares
Date: 04/05/22 Time: 13:47
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.155986	1.341890	4.587548	0.0001
CE	-0.119202	0.024649	-4.836041	0.0000
SP	0.071739	0.029643	2.420078	0.0225
TAUX	0.026981	0.008684	3.106912	0.0044

R-squared	0.621722	Mean dependent var	3.766774
Adjusted R-squared	0.579691	S.D. dependent var	1.334355
S.E. of regression	0.865079	Akaike info criterion	2.667922
Sum squared resid	20.20575	Schwarz criterion	2.852952
Log likelihood	-37.35279	Hannan-Quinn criter.	2.728237
F-statistic	14.79202	Durbin-Watson stat	1.327182
Prob(F-statistic)	0.000007		

ملحق رقم (11): نتائج اختبار جذر الوحدة للبواقي (kpss)

Null Hypothesis: ECM is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.108039
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.651758
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.865872

ملحق رقم (12): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطا لنموذج

Dependent Variable: DEXPOR
Method: Least Squares
Date: 05/18/22 Time: 12:52
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.078705	0.174036	-0.452236	0.6550
DCE	-0.082484	0.044074	-1.871479	0.0730
DSP	0.005993	0.056337	0.106381	0.9161
DTAUX	0.053669	0.027886	1.924557	0.0657
ECM(-1)	-0.615873	0.183581	-3.354779	0.0025

R-squared	0.374929	Mean dependent var	0.082000
Adjusted R-squared	0.274917	S.D. dependent var	0.904347
S.E. of regression	0.770068	Akaike info criterion	2.466336
Sum squared resid	14.82512	Schwarz criterion	2.699869
Log likelihood	-31.99504	Hannan-Quinn criter.	2.541045
F-statistic	3.748859	Durbin-Watson stat	1.953249
Prob(F-statistic)	0.015995		

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات كمقياس للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، من خلال التطرق إلى ثلاثة فصول: الأول خاص بالإطار النظري للتنويع الاقتصادي وذلك بالتركيز على واقعه في الجزائر، الثاني تناولنا فيه مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا، الثالث، دراسة تحليلية قياسية والمتمثلة في النمذجة القياسية لأثر بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر حيث، خلصت الدراسة إلى وجود معنوية التأثير السلبي بين الصادرات خارج المحروقات والتجارة الخارجية، كما أظهرت معنوية التأثير الايجابي فيما يتعلق بإجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

التنويع الاقتصادي، الصادرات خارج الحروقات، التجارة الخارجية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف

Abstract :

This study aimed to measure the impact of some indicators of economic diversification on exports outside hydrocarbons as a measure of economic diversification in Algeria during the period (1990-2020), by addressing three chapters: the first is related to the theoretical framework of economic diversification by focusing on its reality in Algeria, the second we dealt with it Various previous studies related to the subject of our study, the third, a standard analytical study represented in the standard modeling of the impact of some indicators of economic diversification on exports outside hydrocarbons in Algeria, where, the study concluded that there is a significant negative impact between non-hydrocarbon exports and foreign trade, and also showed the positive effect in relation to Gross fixed capital formation and the exchange rate for non-hydrocarbon exports.

key words:

Economic diversification, non-burning exports, foreign trade, gross fixed capital formation, exchange rate

Résumé :

Cette étude visait à mesurer l'impact de certains indicateurs de diversification économique sur les exportations hors hydrocarbures comme mesure de la diversification économique en Algérie durant la période (1990-2020), en abordant trois chapitres : le premier est lié au cadre théorique de la diversification économique en nous concentrant sur sa réalité en Algérie, la seconde nous l'avons traitée Diverses études antérieures liées au sujet de notre étude, la troisième, une étude analytique standard représentée dans la modélisation standard de l'impact de certains indicateurs de diversification économique sur les exportations hors hydrocarbures en Algérie, où, l'étude a conclu qu'il existe un impact négatif significatif entre les exportations hors hydrocarbures et le commerce extérieur, et a également montré l'effet positif par rapport à la formation brute de capital fixe et au taux de change pour les exportations hors hydrocarbures

les mots clés:

Diversification économique, exportations non brûlantes, commerce extérieur, formation brute de capital fixe, taux de change